مجلة البحث التربوي

NATIONAL CENTER FOR EDUCATIONAL RESEARCH AND DEVELOPMENT

تعزيز دور التعاون الدولي
في دعم التعليم قبل الجامعي في مصر

إعداد

د/ عبير حسن مصطفى حسان

دكتور باحث بشعبة بحوث المعلومات التربوية

المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية

الناشر

المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة

جمهورية مصر العربية

يوليو ٢٠٢٤م

تعزيز دور التعاون الدولي
في دعم التعليم قبل الجامعي في مصر

إعداد/ د. عبير حسن مصطفى حسان

الملخص العربي

هدف البحث الحالي إلى تقديم مجموعة من المقترحات الإجرائية لتعزيز دور التعاون الدولي في دعم التعليم قبل الجامعي في مصر، وذلك من خلال تعرُّف أبرز إسهامات المنظمات والهيئات الدولية في دعم التعليم قبل الجامعي في مصر، وكذلك المعوقات التي تحول دون الاستفادة من هذه الجهود. واستخدم البحث المنهج الوصفي؛ وذلك لملاءمته لموضوع البحث، وتم تطبيق استطلاع للرأى على عينة من الخبراء من أساتذة الجامعات والمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية. وتوصل البحث إلى عدد من النتائج؛ أهمها أن أبرز إسهامات التعاون الدولي في دعم التعليم قبل الجامعي في مصر هي: إتاحة فرص البعثات الخارجية للمعلمين للاستفادة من خبرات الدول المتقدمة، وتنمية مهارات المعلمين وتدريبهم على استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة. وأظهر البحث أيضًا أن أكثر المعوقات التي تحول دون الاستفادة من جهود التعاون الدولي في دعم التعليم قبل الجامعي هى: الروتين الحكومي وتعقُّد الإجراءات الإدارية، وتأخر الموافقات الأمنية الخاصة ببعض مشروعات التعاون الدولي. وفي ضوء هذه النتائج قدَّم البحث مجموعة من المقترحات الإجرائية لتعزيز دور التعاون الدولي في دعم التعليم قبل الجامعي في مصر؛ ومن أبرز هذه المقترحات: التقويم المستمر لمشروعات التعاون الدولي خلال مراحل التنفيذ، والإعلان بشفافية عن البعثات الخارجية للمعلمين والمنح الدراسية المُقدَّمة للطلاب حتى يتسنى لهم التقدُّم لها عبر المواقع الإلكترونية للمؤسسات التعليمية.

الكلمات المفتاحية: التعاون الدولي– المنظمات والهيئات الدولية– التعليم قبل الجامعي.

Abstract

The current research aimed to present a set of procedural proposals to enhance the role of international cooperation in developing pre-university education in Egypt, by identifying the most prominent contributions of international organizations and agencies in developing pre-university education in Egypt, as well as the obstacles that prevent them from benefiting from these efforts. The research used the descriptive approach due to its suitability to the research topic, and an opinion poll was applied to a sample of experts from university professors and the National Center for Educational Research and Development. The research reached a number of results; the most prominent contributions of international cooperation in developing pre-university education in Egypt are: Providing external mission opportunities for teachers to benefit from the expertise of developed countries, developing teachers' skills and training them on the use of modern technology. The research also showed that the most significant obstacles that prevent benefiting from international cooperation efforts in developing pre-university education are: Government routine, complexity of administrative procedures, and delays in security approvals for some international cooperation projects. In light of these results, the research presented a set of procedural proposals to enhance the role of international cooperation in developing pre-university education in Egypt. The most prominent of these proposals are: Continuous evaluation of international cooperation projects during the implementation stages, and transparent announcement of foreign missions for teachers and scholarships offered to students so that they can apply for them through the websites of educational institutions.

Key Words: International Cooperation- International Organizations and Agencies- Pre- university Education.

تعزيز دور التعاون الدولي
في دعم التعليم قبل الجامعي في مصر

مقدمة:

تُعد الثروة البشرية أهم ما تمتلكه الشعوب، وبقدر الاستثمار في العنصر البشري بقدر ما يتحقق التقدم؛ لذلك تدرك الدول أن التعليم هو الركيزة الأساسية لتحقيق نهضة اجتماعية واقتصادية شاملة، وإعداد جيل واعٍ وقادرٍ على النهوض بمستقبلها، والدول الطموحة هي تلك التي تضع قضية النهوض بالتعليم على أولويات برامجها وسياساتها.

ويتسم عالم اليوم بسرعة التغير وتزايد الترابط بين مكوناته، كما تلعب فيه المعارف والابتكارات دور المحفِّز للتنمية، وهذا يعني أن التعليم والتعلم الجيدين يُسهمان على نحو أكبر من ذي قبل في تحديد درجة رفاهية الشعوب، ومدى تقدم الدول، وأيضًا نوعية المستقبل المشترك الذي تنتظره البشرية. وقد أدت التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والثورة المعرفية إلى زيادة القدرة على الإبداع والابتكار على نحو غير مسبوق، وزيادة فرص التعاون الدولي لتجاوز العقبات التي تعوق التقدم على هذا الصعيد (UNESCO, 2015, p. 9).

ويُعد إصلاح التعليم أولوية مهمة لدى العديد من منظمات التنمية الدولية؛ مثل: اليونسكو واليونيسف والبنك الدولي، وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال التنمية. وفي أغلب الحالات تُركِّز سياسات إصلاح التعليم على زيادة الإنصاف في التعليم وتحسين جودته (عطا الله، سامر؛ طرمان، سارة، ٢٠١٩، ص ١١).

وتمتلك المنظَّمات الدولية قدرة كبيرة للتأثير على تطوير التعليم في العالم، كما تتحمل العديد من المسئوليات في هذا الصدد، فهي المسئولة عن مراعاة كل الأصوات عند صياغة أهداف التعليم على المستوى العالمي. وتضطلع المنظمات الدولية في إطار عملها بمسئوليتين رئيستين؛ تتمثل أولاهما في مساعدة الدول على تحديد أهداف وقواعد ومعايير مشتركة من أجل الارتقاء بالتعليم، من خلال ما تقوم به هذه المنظَّمات من أنشطة في مجال التفاوض والدعوة والتأييد والتواصل وتقديم المشورة، بينما تتمثل المسئولية الثانية في تسخير المعونة الإنمائية لمساعدة الدول على الارتقاء بالتعليم وفق ما تنص عليه الاتفاقات التي أبرمتها والالتزامات التي قطعتها (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ٢٠١٨، ص ص ٩٤، ٩٥).

وتسعى مصر إلى تعزيز التعليم من خلال التوقيع على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والالتزام بها؛ مثل: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، والمشاركة في مبادرة التعليم للجميع، والأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف التنمية المستدامة، كما يتضمن دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ ست مواد ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالتعليم (وهي المواد من ١٩ إلى٢٥)، في حين ترتبط ثلاث مواد بالتعليم بشكل غير مباشر (وهي المواد من ٨٠ إلى ٨٢).

ومن ناحية أخرى، تتعاون الحكومة المصرية مع العديد من المنظَّمات والهيئات الدولية لدعم التعليم قبل الجامعي؛ فقد عقدت الحكومتان الأمريكية والمصرية شراكة طويلة لتطوير جودة التعليم وإتاحته للجميع ابتداءً من الثمانينيات؛ حيث ساعدت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في إتاحة التعليم الابتدائي لجميع الأطفال المصريين من خلال بناء (٢٠٠٠) مدرسة وتقديم فرص المنح الدراسية. ومنذ ذلك الحين، عزَّزت كلٌ من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والحكومة المصرية طرائق التدريس والتعلم عالي الجودة

من خلال تدريب أكثر من (١٠٠,٠٠٠) معلم، والشراكة مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني لإطلاق النموذج الأول من مدارس المتفوقين الثانوية للعلوم والتكنولوجيا (STEM) في مصر، والتي تخدم (٥٠٠٠) طالبٍ سنويًا، كذلك تتعاون الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في مصر في العديد من المشروعات لتزويد (١,١) مليون معلم بالمهارات اللازمة لتنفيذ خطة إصلاح التعليم ٢.٠ وتعزيز سبل تعلم الطلاب. وتعمل برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على تعزيز منظومة التنمية المهنية للمعلمين في مصر، وتمويل إنشاء منصة افتراضية لتدريب المعلمين، وتطوير وتحديث محتوى هذه المنصة، وتعزيز برامج شهادات التدريس في الجامعات الحكومية المصرية لدعم مسار خطة إصلاح التعليم (United States Agency for International Development, 2022).

وقد بدأت مصر عام ٢٠١١ تنفيذ برنامج مبادلة الديون مع ألمانيا بقيمة (٢٤٠) مليون يورو، وحتى الآن تم تنفيذ مرحلتين: المرحلة الأولى عام ٢٠١٢؛ حيث تم تنفيذ مشروعات من بينها مشروع التغذية المدرسية لصالح وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي بمبلغ (٤,٢٢) مليون يورو، ومشروع دعم جودة التعليم (المرحلة الأولى) لصالح وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بمبلغ (٣,٢٢) مليون يورو، والمرحلة الثانية عام ٢٠١٩/٢٠٢٠؛ حيث تم تنفيذ مشروعات من بينها مشروع دعم جودة التعليم (المرحلة الثانية)، لصالح وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بقيمة (١٠) مليون يورو، ومشروع الاستثمار في رأس المال البشري في المناطق الريفية في صعيد مصر، لصالح برنامج الأغذية العالمي بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بقيمة (١٥) مليون يورو (وزارة التعاون الدولي، ٢٠٢٣، ص ١٨٩).

وأُطلِقت الشراكة المصرية اليابانية للتعليم في فبراير عام ٢٠١٦ لتعكس اهتمام والتزام الجانبين المصري والياباني بتحقيق التعاون بين البلدين في مجال التعليم بدءًا من مرحلة الطفولة المبكرة، مرورًا بالتعليم الأساسي والتعليم الفني، حتى التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار، كما تدعم الوكالة اليابانية للتعاون الدولي "الجايكا" تطوير التعليم الأساسي من خلال المدارس المصرية اليابانية التي تُنفِّذ "نظام التوكاتسو"، وهو نظام التنمية الشاملة للطفل من خلال تطبيق مجموعة من الأنشطة الخاصة التي تهدف إلى تطوير المهارات الاجتماعية والنفسية والبدنية والأكاديمية لدى الطلاب المصريين (Japan International Cooperation Agency, 2024a).

مشكلة البحث:

شهدت السنوات الماضية التزامًا من الدولة المصرية بإدخال بعض الإصلاحات في مجال التعليم، مع التركيز على الأبعاد المُتعلِّقة بالجودة والتنافسية، سواء من خلال الالتزامات الواردة بدستور عام ٢٠١٤، أو الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ المُحدَّثة. كما تبنَّت الحكومة في عام ٢٠١٤ الخطة الاستراتيجية لدعم التعليم قبل الجامعي(٢٠١٤-٢٠٣٠)، وفي عام ٢٠١٨ أطلقت الحكومة المصرية "المشروع القومي للتعليم"، والذي استغرق إعداده ثلاث سنوات، واستهدف بصورة أساسية التركيز على المدارس الحكومية، والتي تُمثِّل الغالبية العظمى من المجتمع التعليمي في مصر.

ورغم التقدم المُحرَز في قطاع التعليم، أكد تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٢١ أن نقص التمويل يُمثِّل أحد أهم التحديات التي تواجه قطاع التعليم؛ حيث تنخفض معدلات الإنفاق الحكومي على التعليم في مصر مقارنةً بالمعدلات العالمية،

وهو ما قد يؤثر سلبًا على جودة الخدمات التعليمية المُقدَّمة، ولا سيما في ضوء الحاجة إلى مزيد من المستلزمات والتجهيزات في بعض الأبنية التعليمية، وضعف البنية الأساسية في بعض مرافق الخدمات نتيجة انخفاض المخصَّصات المتعلقة بالصيانة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢١، ص ١٧).

وأشار التقرير أيضًا إلى أن هناك عددًا من التحديات التي تواجه الاستثمار في رأس المال البشري في مصر، والتي تسعى الحكومة إلى استهدافها بعدد من السياسات المستقبلية، وتتمثل هذه السياسات في زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم، وتبني آليات تمويل بديلة، بالإضافة إلى زيادة مخصَّصات الصيانة للتغلب على التحديات المتعلقة بضعف البنية الأساسية. وتهدف هذه السياسات إلى سد الفجوة المتنامية بين مخرجات التعليم بأنواعه المختلفة والطلب في سوق العمل، ومراجعة الهياكل المؤسسية لقطاع التعليم، والحد من التعارض في الاختصاصات بين الجهات المختلفة، ودعم منظومة التعليم والتوسع في الاستثمار فيها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢١، ص ١٨).

وأشار تقرير المراجعة الوطنية الطوعية في مصر ٢٠٢١، والذي أطلقته وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في المنتدى السياسي رفيع المستوى للتنمية المستدامة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك إلى وجود تحديات تواجه التعليم في مصر، وترجع بعض هذه التحديات المستمرة إلى محدودية الموارد المتاحة؛ ومن هذه التحديات الكثافة المرتفعة والمتزايدة في الفصول خاصة في المناطق الريفية، والارتفاع المطرد في نسبة عدد الطلاب لكل معلم، وارتفاع معدلات التسرب للذكور أكثر من الإناث في المرحلتين الإعدادية والثانوية بصفة خاصة، بهدف الانضمام إلى القوى العاملة؛

حيث تعتبر بعض العائلات هذا القرار الأفضل اقتصاديًا خاصة في الريف (The Ministry of Planning and Economic Development, 2021, p.3).

وأشارت موازنة عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ إلى أنه على الرغم من التقدُّم الملحوظ الذي أحرزته الحكومة المصرية في زيادة إمكانية الحصول على التعليم وجودته، إلا أن ارتفاع نسبة الطلاب إلى المعلمين –نظرًا لتحسُّن معدلات الالتحاق الصافي– تشكل عبئًا إضافيًا على النظام التعليمي في مصر بشكل عام (يونيسف، ووزارة المالية، ٢٠٢٣، ص ١٨).

وعلى الرغم من التحديات السابقة، فقد عكست الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة المُحدَّثة (رؤية مصر ٢٠٣٠) اهتمام الدولة المصرية بتعزيز الشراكات الدولية والإقليمية والمحلية كمحاور ارتكاز لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تبني أنماط متعددة للشراكات، وتعظيم الاستفادة من الأشكال المختلفة للتعاون الإنمائي الثنائي ومتعدد الأطراف؛ حيث تفرض البيئة الإقليمية والدولية تحديات لا يمكن حلها إلا بالعمل الجماعي الدولي. وبناءً عليه؛ فإن مواجهة التهديدات العالمية، عبر التعاون متعدد الأطراف، ركيزة أساسية للسياسة الخارجية المصرية فيما يتعلق بعدد واسع من القضايا (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢٢).

مما سبق يمكن القول بأن التعاون الدولي يمكن أن يُسهم– من خلال ما يُقدِّمه من استشارات فنية ومعونات إنمائية– في مساعدة الدولة المصرية على مواجهة التحديات التي يواجهها التعليم قبل الجامعي؛ بهدف دعم الخطط الاستراتيجية الهادفة للارتقاء بالتعليم وتحسين جودته. وفي إطار ما سبق يمكن بلورة مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن تعزيز دور التعاون الدولي لدعم التعليم قبل الجامعي في مصر؟

وينبثق من هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

١. ما مفهوم التعاون الدولي، ونشأته، وأهدافه، وأهميته، وأشكاله، ومبرراته؟
٢. ما جهود المنظمات والهيئات الدولية لدعم التعليم قبل الجامعي؟
٣. ما إسهامات التعاون الدولي لدعم التعليم قبل الجامعي في مصر؟
٤. ما المقترحات الإجرائية لتعزيز دور التعاون الدولي في دعم التعليم قبل الجامعي في مصر؟

أهداف البحث:

هدف البحث الحالي إلى ما يلي:

- تعرُّف جهود المنظمات والهيئات الدولية لدعم التعليم قبل الجامعي.
- تعرُّف أبرز إسهامات التعاون الدولي لدعم التعليم قبل الجامعي في مصر.
- تقديم مجموعة من المقترحات الإجرائية لتعزيز دور التعاون الدولي في دعم التعليم قبل الجامعي في مصر.

أهمية البحث:

- يُعد البحث– في حدود علم الباحثة– المحاولة الأولى التي تتناول دور التعاون الدولي في دعم التعليم العام في مصر؛ حيث تناولت البحوث الأخرى دور التعاون الدولي في تطوير التعليم الفني وكذلك التعليم العالي.
- قد يُسهم البحث في تقديم صورة واضحة لصانعي القرار والمسئولين عن إدارة التعليم وقياداته في مصر عن واقع جهود المنظمات والهيئات الدولية لدعم التعليم قبل الجامعي؛ من حيث: جوانب القوة من أجل استثمارها، ومواطن الضعف لعلاجها، وكذلك أهمية التعاون مع المنظَّمات والهيئات الدولية لما لديها من خبرات فنية واستشارية، بالإضافة إلى الدعم المالي التي تُقدِّمه بعض المنظَّمات.

- قد تُسهم النتائج التي توصل إليها البحث في بناء قدرات المسئولين عن صنع القرار والسياسات التعليمية في مصر لإعداد خطط استراتيجية فعَّالة وتنفيذها، وكذلك تحسين إدارة الموارد التعليمية.

منهج البحث وأداته:

تقتضي طبيعة البحث الحالي استخدام المنهج الوصفي؛ وذلك لمناسبته لطبيعة موضوع البحث؛ من حيث: جمع المعلومات اللازمة لدراسة الظاهرة بشكل موضوعي وعلمي، وتحليل هذه المعلومات، وتفسيرها، بغرض الوصول إلى النتائج التي تُسهم في تحقيق الأهداف المرجوة، والإجابة عن أسئلة البحث. واستخدم البحث أداة استطلاع الرأى؛ بهدف تعرُّف آراء بعض الخبراء من أساتذة الجامعات والمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في مصر فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها المنظَّمات والهيئات الدولية؛ مثل: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)، والبنك الدولي، ومنظمة كير، والاتحاد الأوروبي لدعم التعليم قبل الجامعي في مصر، وأبرز المعوقات التي تحول دون الاستفادة من جهود التعاون الدولي؛ ومن ثمَّ تقديم مجموعة من المقترحات الإجرائية التي تُسهم في التغلب على هذه المعوقات وتعزيز عمل هذه المنظمات.

خطة البحث:

سار البحث الحالي وفقًا للخطة التالية:

أولًا: الإطار التمهيدى للبحث؛ ويشمل: مقدمة البحث، ومشكلته، وأهدافه، وأهميته، ومنهجه، وحدوده، ومصطلحاته، وأهم الاتجاهات في الدراسات السابقة العربية والأجنبية.

ثانيًا: مفهوم التعاون الدولي، ونشأته، وأهدافه، وأهميته، وأشكاله، ومبرراته.

ثالثًا: جهود المنظَّمات والهيئات الدولية لدعم التعليم قبل الجامعي.

رابعًا: إسهامات التعاون الدولي لدعم التعليم قبل الجامعي في مصر.

خامسًا: الدراسة الميدانية لاستطلاع رأي الخبراء حول إسهامات التعاون الدولي لدعم التعليم قبل الجامعي في مصر، وأبرز المعوقات التي تحول دون الاستفادة من جهود التعاون الدولي، وكذلك المقترحات التي تُسهم في التغلب على هذه المعوقات وتعزيز عمل هذه المنظمات.

سادسًا: مقترحات إجرائية لتعزيز دور التعاون الدولي في دعم التعليم قبل الجامعي في مصر.

حدود البحث:

اقتصر البحث على الحدود التالية:

- الحد الموضوعي:
- الاقتصار على بعض المشروعات التي تقوم بها بعض المنظمات والهيئات الدولية؛ مثل: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)، والبنك الدولي، ومنظمة كير، والاتحاد الأوروبي لدعم التعليم قبل الجامعي في مصر.
- الاقتصار على مرحلة التعليم العام.

- الحد الزماني: تم تطبيق استطلاع الرأي إلكترونيًا خلال الفترة من ٢٠٢٤/٣/١ حتى ٢٠٢٤/٣/١٥ من خلال الرابط التالي:

https://docs.google.com/forms/d/1H8VpVGOMpxvYIJMIRyTCFn8Iksfmgqksdj3bauPRN6Q/edit#response=ACYDBNjXpptX0fE1pkfwrfffFoYFgyrKSo56PHvCrk8NzzrgyQ0N22bW4A8UPZoXAlbJD8

- الحد البشري: تم تطبيق استطلاع الرأى على عينة من الخبراء من أساتذة الجامعات المصرية والمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

مصطلحات البحث:

التعاون الدولي International Cooperation:

يشير التعاون الدولي إلى عمليات تنسيق السياسات التي من خلالها تقوم الدول والكيانات الأخرى (مثل: الشركات متعددة الجنسيات أو المنظَّمات غير الحكومية) بتعديل سلوكها وفقًا للتفضيلات الفعلية أو المتوقَّعة (Oxford University Press, 2024). ويُعرف أيضًا بأنه: "التعاون بين دول متعددة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية والتكنولوجية" (Institute of APEC Collaborative Education (IACE),2013, p.4).

ويشمل التعاون الدولي في مجال التعليم ما يلي:

(١) مؤسسات المنظَّمات الدولية وبنيتها؛ (٢) المساعدة التنموية؛ (٣) الاتفاقيات الدولية لتعزيز التعليم والأهداف الإنمائية الأخرى. وبالمعنى الواسع، يمكن النظر إلى هذه المبادرات على أنها تتجه نحو علاقات تعاونية متزايدة بين الدول الأكثر ثراء والبلدان النامية.

وتشمل المؤسسات الدولية المعنية بالتعليم وكالات مختلفة تابعة للأمم المتحدة (اليونسكو، واليونيسف، ومنظمة العمل الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين)، فضلًا عن بنوك التنمية متعددة الأطراف (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمؤسسة الدولية للتنمية، وما إلى ذلك)؛ وبنوك التنمية الإقليمية (بنك التنمية الآسيوي، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، وما إلى ذلك)؛ ووكالات التنمية الثنائية. ويتم تقديم المساعدات التنموية في شكل مساعدات فنية ومالية للحكومات الوطنية من خلال وكالات التنمية الثنائية، ووكالات التنمية متعددة الأطراف، ووكالات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى عدد متزايد من الوكالات غير الحكومية (Williams, James H., 2024).

التعريف الإجرائي:

يشير التعاون الدولي وفقًا للبحث الحالي إلى: الجهود التي تبذلها المنظَّمات والهيئات الدولية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في مصر لدعم نظام التعليم العام.

أهم الاتجاهات في الدراسات السابقة العربية والأجنبية:

١. الدراسات العربية:

- اتجهت بعض الدراسات العربية إلى تناول بعض أنماط المدارس التي تم إنشاؤها نتيجة جهود التعاون الدولي؛ مثل: المدارس المنتسبة لليونسكو (عبد العال، ٢٠١٠)، (أبو المجد، ٢٠٢٢)، ومدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (عبد السلام، ٢٠١٩)، (عاشور، ٢٠١٩)، والمدرسة الفعَّالة (يونس، ٢٠٢٠).

- تناولت إحدى الدراسات الكشف عن الدور الرقابي لوزارة التربية والتعليم في إدارة برامج التعاون الدولي بجمهورية مصر العربية (سلومة، ٢٠١٨).
- اتجهت دراسات أخرى إلى بحث دور التعاون الدولي في التعليم الفني (عبده، ٢٠١٩)، (خاطر، ٢٠٢٠).
- ركَّزت بعض الدراسات العربية على دور التعاون الدولي في التعليم العالي (أحمد، ٢٠٢١) ، (بلميهوب، ودفرور، ٢٠٢١).
- اهتمت دراسة ببحث دور منظمات المجتمع المدني والدولي في تطوير الخدمات التعليمية للكبار في جمهورية مصر العربية (عبد التواب وآخرون، ٢٠٢٣).

٢. الدراسات الأجنبية:

- تناولت بعض الدراسات الأجنبية دور التعاون الدولي في التعليم العالي (Kiselova et al., 2020) ، (Liu, 2018)،Chan, 2004)، (Filatova & Tsvetkova, 2021)
- اتجهت دراسات أخرى إلى بحث دور التعاون الدولي في التعليم الفني والمهني (Mahapatra & Ravichandran, 2023) (Frommberger, D. et al., 2021).

التعليق على الدراسات السابقة:

يتبين من العرض السابق لأهم الاتجاهات التي تناولتها الدراسات العربية والأجنبية ما يلي:

أ. اتفق البحث الحالي مع الدراسات السابقة العربية والأجنبية في التأكيد على أهمية التعاون الدولي، والمعوقات والتحديات التي تواجهه، وتقديم مجموعة من المقترحات لتعزيز دور التعاون الدولي في دعم التعليم.

ب. اتفق البحث الحالي مع الدراسات السابقة العربية والأجنبية في المنهج المستخدم وهو المنهج الوصفي ما عدا دراسة عبد العال (٢٠١٠) التي استخدمت المنهج المقارن.

ج. اختلف البحث الحالي مع الدراسات السابقة العربية والأجنبية في تناوله للتعاون الدولي في مرحلة التعليم العام، في حين تناولت الدراسات السابقة العربية والأجنبية التعاون الدولي في التعليم الفني والتعليم العالي؛ وفي حدود علم الباحثة لا توجد دراسة سابقة تناولت دور التعاون الدولي في دعم التعليم العام في مصر.

ثانياً: مفهوم التعاون الدولي، ونشأته، وأهدافه، وأهميته، وأشكاله، ومبرراته:

يتناول هذا المحور التأصيل النظري للتعاون الدولي؛ من حيث: المفهوم، والنشأة، والأهداف، والأهمية، والأشكال المتنوعة للتعاون الدولي، ومبررات الحاجة إليه في مجال التعليم، وذلك على النحو التالي:

(١) مفهوم التعاون الدولي:

التعاون الدولي هو عملية تعاون وتفاعل بين الدول والمنظَّمات الدولية والمجتمع الدولي بشكل عام؛ بهدف تحقيق أهداف ومصالح مشتركة من خلال التفاهم والتعاون في مجموعة متنوعة من المجالات؛ بما في ذلك الاقتصاد والتنمية والتجارة، والصحة، والسياسة والأمن، والعلوم والتكنولوجيا والثقافة، والبيئة وحقوق الإنسان، وغيرها من المجالات. ويقوم مفهوم التعاون الدولي على مبادئ أساسية؛ مثل: المساواة بين الدول، واحترام السيادة الوطنية، وحل النزاعات بالطرق السلمية، والتعاون المتبادل، والمشاركة،

والعدل، والتنمية المستدامة؛ ويشمل التعاون الدولي إقامة العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، وإنشاء المنظَّمات الدولية، وعقد الاتفاقيات والمعاهدات، وصياغة المبادئ التوجيهية المشتركة (وكالة عمون الإخبارية، ٢٠٢٣أ).

ويشير التعاون الدولي إلى: "التعاون والتنسيق بين الدول في مجال العلاقات الدولية، وينطوي على تبادل الموارد والمعرفة والدعم لمواجهة التحديات المشتركة وتحقيق الأهداف المشتركة"(PubGenius, Inc, 2024)، ويشمل التعاون الدولي جميع الأنشطة المهنية التي تهدف إلى دعم المحتاجين، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع أنحاء العالم، ويغطي التعاون الدولي مجالات المساعدات الإنسانية والتعاون التنموي وتعزيز السلام (The Swiss Centre of Competence for International Cooperation, 2024).

(٢) نشأة التعاون الدولي في مجال التعليم:

بدأ التعاون الدولي في مجال التعليم بشكل متواضع عام ١٩٢٢ عندما أنشأت عصبة الأمم "اللجنة الدولية للتعاون الفكري"، ثم تبع ذلك في عام ١٩٢٥ إنشاء أول منظمة غير حكومية في مجال التعليم؛ وهى: المكتب الدولي التربية International Bureau of Education (IBE)، وكان إنشاء منظمة اليونسكو في عام ١٩٤٥ هو الجهد الحقيقي الأول من نوعه لتطوير التعاون التعليمي على المستوى العالمي، لكن التغطية العالمية الحقيقية لم يتم تحقيقها إلا بشكل تدريجي خلال النصف الأخير من القرن العشرين؛ حيث زاد عدد وتنوع المؤسسات الراعية للتعاون التعليمي بشكل كبير(Fredriksen, Birger, 2023).

وقد تطور مفهوم التعاون الدولي عبر العصور من أشكال بسيطة إلى منظومة معقَّدة وشاملة؛ ويمكن عرض مراحل تطور مفهوم التعاون الدولي فيما يلي (الموسوعة الرقمية العربية، ٢٠٢٤):

أ. **البدايات المبكرة:**

- نقل الخبرات: كانت الأشكال الأولى للتعاون تتمثل في نقل الخبرات والمعارف من جيل لآخر.
- الدراسات التربوية: مع تطور الدراسات التربوية ونشر المؤلفات، بدأت الأفكار تنتشر بشكل أوسع.

ب. **تأسيس المؤسسات والتجمعات:**

- الاتحادات والتجمُّعات: أسس المربون في الدول المتقدمة اتحادات وتجمُّعات؛ مما أدى إلى ظهور المؤتمرات التربوية.
- المؤتمرات المحلية: بدأت المؤتمرات محلية، ثم تطورت لتصبح وطنية وقومية.

ج. **القرن العشرون:**

- البعد العالمي: تبلورت فكرة البُعد العالمي للتربية، وأصبحت المؤتمرات ذات طابع دولي تناقش التربية الإنسانية العالمية.
- مساعدة الدول النامية: أدركت الدول المتقدمة أهمية مساعدة الدول الأقل تقدمًا للاستفادة من التجارب الدولية؛ مما عزَّز التعاون الدولي في مجال التربية.

يعكس هذا التطور زيادة الوعي بأهمية التعاون الدولي لنقل المعارف وتحسين نظم التعليم على المستوى العالمي.

(٣) أهداف التعاون الدولي:

يهدف التعاون الدولي إلى تحقيق ما يلي:

- تعزيز السلام والأمن، وحماية حقوق الإنسان على نطاق عالمي.
- تحسين الظروف المعيشية للناس، وتلبية احتياجاتهم الأساسية على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة (PubGenius, Inc, 2024).
- تحقيق التنمية المستدامة في ظل عالم سريع التغير.
- تحسين جودة حياة الأفراد من خلال التمويل التنموي الذي يلبي الأولويات والتطلُّعات، ويسد الفجوات في القطاعات الحيوية؛ بما يعزِّز إطلاق الإمكانات الاقتصادية الكامنة (Ministry of International Cooperation, 2024).

ويهدف التعاون الدولي في مجال التعليم إلى تحقيق ما يلي:

- تعزيز تبادل المعرفة والخبرات التعليمية بين البلدان من خلال برامج التبادل الأكاديمي والبحثي، والتعلم بين الأقران، وأنشطة تنمية القدرات المشتركة (Thomas, Christopher J., 2020; International Education News, 2014; Galan-Muros, Victoria& Pedro, Francesc , 2022, p. 9).
- تحديد الحلول المُبتكرة والمُستدامة التي تسمح بإعادة تصور مستقبل تعليمي أكثر إنصافًا وازدهارًا للجميع (UNESCO, 2024).
- تعزيز قدرات المؤسسات الناشئة من خلال المساعدة الفنية والأكاديمية.
- تحسين سُمعة المؤسسات من خلال تشكيل تحالفات مع مؤسسات أخرى معروفة عالميًا(Galan-Muros, Victoria & Pedro, Francesc , 2022, p. 9).
- تحقيق التعليم للجميع من خلال زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس (Williams, James H. , 2017).

(٤) أهمية التعاون الدولي:

تتمثل أهمية التعاون الدولي فيما يلي (وكالة عمون الإخبارية، ٢٠٢٣ب):

- تعزيز التنمية المُستدامة في البلدان المختلفة؛ من خلال تبادل المعرفة والتجارب الناجحة، وتوفير الدعم التقني والمالي.
- الحد من الفقر والجوع؛ من خلال تبادل الموارد والخبرات، وتنفيذ برامج تنمية مُستدامة، وتوفير المساعدات الإنسانية.
- تعزيز الصحة والرفاهية؛ من خلال تبادل المعرفة الطبية والعلمية، وتعزيز النظم الصحية، وتوفير الدعم للدول ذات الاحتياجات الخاصة.
- حماية البيئة والتصدي للتحديات البيئية العالمية (مثل: تغير المناخ، وتلوث المياه، والتصحر)؛ من خلال التعاون في تنفيذ اتفاقيات وبرامج بيئية، وتبادل التكنولوجيا النظيفة.
- تعزيز السلام والأمن العالمي، من خلال تعزيز التفاهم وحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، والتعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة المُنظَّمة، وانتشار الأسلحة النووية.
- تبادل المعرفة والتجارب في مجال التعليم والثقافة، من خلال برامج التبادل الثقافي، وتنمية القدرات، ودعم البحث العلمي، وتوفير فرص التعليم للجميع.

(٥) أشكال التعاون الدولي:

تتضمن أشكال التعاون الدولي في مجال التعليم ما يلي (Filatova, Anna & Tsvetkova, Galina, 2021, p.236):

- تطوير وتنفيذ برامج تعليمية وعلمية مشتركة مع المنظَّمات الدولية أو الأجنبية.

- إيفاد الطلاب والمعلمين والباحثين إلى المنظمات التعليمية الأجنبية، مع إتاحة الفرصة لهم للحصول على منح دراسية خاصة للدراسة في الخارج.
- قبول الطلاب والمعلمين والباحثين في المنظمات التعليمية الأجنبية؛ بهدف التدريب والتطوير المهني وتحسين الأنشطة العلمية والتعليمية؛ بما في ذلك التبادل الأكاديمي الدولي.
- إجراء البحوث العلمية المشتركة في مجال التعليم، والتنفيذ المشترك للأنشطة المبتكرة.
- المشاركة في النموذج الإلكتروني لتنفيذ البرامج التعليمية.
- المشاركة في أنشطة المنظَّمات الدولية، وإجراء المشروعات التعليمية والبحثية والعلمية والتقنية الدولية، والمؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية، أو إجراء هذه الأحداث بشكل مستقل.
- تبادل المؤلفات التربوية والعلمية على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف.

(٦) مبررات التعاون الدولي في مجال التعليم:

تغير مفهوم التعاون الدولي في مجال التعليم في الآونة الأخيرة بصورة واضحة، ويأتي ذلك استجابةً للتحديات المتزايدة التي يواجهها تطوير التعليم على مستوى العالم، وفي البلدان النامية بصفة خاصة، بالإضافة إلى التحولات الجوهرية في السياقات التي يتم فيها تطوير التعليم(Yoshida, Kazuhiro, 2023, p.1).

ومن أهم مبررات الحاجة للتعاون الدولي في مجال التعليم ما يلي (Thomas, Christopher J., 2020):

أ. **تغير التركيبة السكانية:**

في عام ١٩٥٠ كان (٦٠ %) من أطفال العالم يعيشون في بلدان ذات دخل مرتفع أو أعلى من المتوسط، و(٤٠ %) يعيشون في بلدان ذات دخل منخفض أو أقل من المتوسط، أما اليوم فقد انعكست هذه النسبة؛ حيث أصبحت النسبة (٣٧%) في البلدان الغنية و(٦٣%) في البلدان الفقيرة؛ وهذا يعني أن غالبية أطفال العالم ينشأون في أكثر البلدان التي تعاني نقصًا في الموارد؛ مما يفرض ضغوطًا على الأنظمة التعليمية، الأمر الذي يتطلب اهتمامًا عالميًا.

ب. **عدم توافق التمويل مع الاحتياجات:**

تواجه البلدان الفقيرة صعوبة أكبر في زيادة الإيرادات؛ حيث تجمع البلدان الغنية إيرادات تعادل (٣٣%) في المتوسط من ناتجها المحلي الإجمالي، في حين تجمع البلدان الفقيرة (٢٤%)، وتتعرض ميزانيات التعليم لأكبر قدر من الضغط بصفة خاصة في البلدان التي لديها أكبر وأسرع نسبة نمو من الأطفال، وتُخصِّص البلدان منخفضة الدخل (١٧%) من الميزانيات الحكومية للتعليم، مقارنة بنسبة (١٣%) في البلدان مرتفعة الدخل، وتُنفق الحكومات في العديد من البلدان الفقيرة أقل من (٢٠٠) دولار على التعليم لكل طفل في سن المدرسة مقارنةً بأكثر من (١٢) ألف دولار في البلدان الأكثر ثراءً. ومن الممكن أن يساعد المزيد من التعاون الدولي في سد هذه الفجوة من خلال بناء قدرة الحكومات على جمع وإدارة الإيرادات، وزيادة المساعدات الموجَّهة للتعليم.

ج. نقص هائل في عدد المعلمين:

تشير تقديرات لجنة التعليم إلى ضرورة تعيين ٦٩ مليون معلم بحلول عام ٢٠٣٠ لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وتحتاج منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا إلى أكثر من ٥٢ مليون معلم، كما يحتاج جزء كبير من قوة التدريس الحالية أيضًا إلى التطوير المهني؛ ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يتم تدريب (٦٢%) فقط من معلمي المدارس الابتدائية و(٤٥%) من معلمي المدارس الثانوية على التدريس، وفي بعض البلدان تُمثِّل الحاجة إلى المعلمين نصف العدد الإجمالي المتوقَّع لخريجي الجامعات.

لذلك فإن تحديًا بهذا الحجم، بما في ذلك توسيع برامج تدريب المعلمين، ودعم السياسات العامة لبناء قوة تعليمية ماهرة ومتحمسة، وتزويد المعلمين بالتقنيات اللازمة لتحسين التدريس، والوصول إلى المزيد من الطلاب؛ يتطلب مزيدًا من التعاون الدولي.

د. الحاجة إلى التوسع في التعليم الثانوي والعالي:

تدعو أهداف التنمية المستدامة إلى التوسع في التعليم الثانوي والعالي؛ لأنه يبني المهارات والمواطنة والقدرات التكنولوجية اللازمة للتنمية، وقد حقَّقت البلدان التي استثمرت في التعليم الثانوي والعالي فوائد اقتصادية واجتماعية كبيرة، وأدى التعاون الدولي إلى تحسين التعليم الأساسي؛ مما يشير إلى أن المزيد من التعاون يمكن أن يُعزِّز التعليم الثانوي والعالي، ويُسهم في بناء عالم أكثر استدامة وسلامًا وازدهارًا.

من خلال العرض السابق يمكن استخلاص بعض العناصر الرئيسية:

- ينطوي التعاون الدولي على التعاون والتفاعل بين الدول والمنظَّمات الدولية.
- يهدف التعاون الدولي إلى تحقيق أهداف ومصالح مشتركة.

- يشمل التعاون الدولي العديد من المجالات (الاقتصاد، والتنمية، والتجارة، والصحة، والسياسة، والأمن، والعلوم، والتكنولوجيا، والثقافة، والبيئة، وحقوق الإنسان، والمساعدات الإنسانية، والتعاون التنموي، وتعزيز السلام وغيرها).
- يقوم التعاون الدولي على مجموعة من المبادئ الأساسية؛ مثل: المساواة بين الدول، واحترام السيادة الوطنية، وحل النزاعات بالطرق السلمية، والتعاون المتبادل، والمشاركة، والعدل، والتنمية المستدامة.
- يشمل التعاون الدولي إقامة العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، وإنشاء المنظَّمات الدولية، وعقد الاتفاقيات والمعاهدات، وصياغة المبادئ التوجيهية المشتركة.
- يُمثِّل إنشاء منظمة اليونسكو في عام ١٩٤٥ البداية الفعلية لتطوير التعاون التعليمي على المستوى الدولي.
- يهدف التعاون الدولي إلى تعزيز تبادل المعرفة والخبرات التعليمية بين الدول، وتعزيز قدرات المؤسسات من خلال المساعدة الفنية والمالية.
- تتنوع أشكال التعاون الدولي في التعليم؛ مثل: البعثات، والبحوث والمشروعات العلمية المشتركة، وبرامج التبادل الطلابي.
- الحاجة إلى التعاون الدولي لمواجهة التحديات التي تعوق تطوير التعليم؛ مثل: نقص الموارد الذي تعاني منه الدول الفقيرة، واتساع الفجوة بين الدول الفقيرة والدول الأكثر ثراءً فيما يتعلق بتمويل التعليم، ونقص عدد المعلمين، بالإضافة إلى الحاجة إلى التوسع في التعليم الثانوي والعالي.

ثالثاً: جهود المنظَّمات والهيئات الدولية لدعم التعليم قبل الجامعي:

تبذل المُنظَّمات والهيئات الدولية جهودًا لدعم التعليم قبل الجامعي في مجالات عديدة؛ ومن أبرز هذه المنظمات: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ووكالة التعاون الدولي اليابانية(جايكا)، والبنك الدولي؛ ويتم عرض هذه الجهود على النحو التالي:

(١)منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO)

أُنشئت اليونسكو بعد الحرب العالمية الثانية؛ بهدف تعزيز السلم والأمن الدوليين، وينص الميثاق التأسيسي للمُنظَّمة في ديباجته على أنه: "لما كانت الحرب تتولد في عقول البشر؛ ففي عقولهم يجب أن تُبنى حصون السلام"، مؤكدًا بذلك التفويض الذي مُنح للمنظمة؛ لضمان الاحترام الكامل للعدالة وسيادة القانون وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتُمثِّل هذه المهمة قلب المنظمة النابض؛ حيث يُعد التعليم وسيلة فعّالة لتعزيز التنمية المستدامة والإسهام في مواجهة بعض العوامل التي قد تُهدِّد السلم والاستقرار. وبالإضافة إلى كون التعليم أحد الحقوق الأساسية للإنسان؛ فإنه يُسهم في إعمال باقي الحقوق وتحقيق أهداف التنمية الدولية؛ من خلال تأثيره المباشر على الحد من معدلات الفقر، وتحسين الصحة العامة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتحقيق الاستدامة البيئية، وترسيخ القيم والاتجاهات والسلوكيات التي تُمكِّن الدارسين من المشاركة الفعَّالة في إقامة مجتمعات أكثر مساواة وعدلًا وسِلمًا واستدامة (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ٢٠١٥أ، ص ٣٢).

وتُعد اليونسكو وكالة الأمم المتحدة المَعنية بالتربية والتعليم، ويقوم قطاع التربية في اليونسكو بقيادة الجهود العالمية والإقليمية والوطنية في مجال التعليم، وكذلك التصدي للتحديات العالمية المعاصرة من خلال التعليم، مع التأكيد على مبدأ المساواة بين الجنسين. وتتولى اليونسكو قيادة وتنسيق جدول أعمال التعليم حتى عام ٢٠٣٠؛ وذلك في إطار الجهود العالمية الرامية للقضاء على الفقر من خلال تحقيق (١٧) هدفًا للتنمية المُستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف بدون التعليم، والذي يُمثِّل هدفًا خاصًا من أهداف التنمية المستدامة، وهو الهدف الرابع الذي يرمي إلى "ضمان التعليم الجيد المُنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع"، ويُقدِّم إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠ الإرشادات التوجيهية اللازمة لتحقيق هذا الهدف، والالتزام بالتعهدات الطموحة التي يتضمنها (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ٢٠١٨).

وتتمثل جهود اليونسكو لدعم التعليم قبل الجامعي فيما يلي:

- **المبادرة العالمية لتعليم الفتيات والنساء بعنوان "حياة أفضل ومستقبل أفضل"**:

أطلقت اليونسكو المبادرة العالمية لتعليم الفتيات والنساء، تحت عنوان: "حياة أفضل ومستقبل أفضل" في عام ٢٠١١، اعتقادًا بأن تعليم الفتيات والنساء من شأنه التخفيف من حدة الفقر، وتحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية. وتوفِّر المبادرة إطارًا قويًا للعديد من الجهات؛ مثل: الحكومات والقطاع الخاص، والمُنظَّمات الثنائية ومتعددة الأطراف، ووسائل الإعلام، والمؤسسات والمُنظَّمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني؛ وذلك لإحداث تغيرًا ملموسًا في حياة الفتيات والنساء، وقد دعَّمت العديد من

الأطراف الفاعلة برامج أُقيمت تحت مظلة هذه الشراكة. وتسعى المبادرة إلى تحقيق الأهداف التالية (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2015, pp.2,3):

- زيادة فرص التعليم للمراهقات والنساء.
- توسيع نطاق وتحسين نوعية التعليم للفتيات والنساء في مرحلة التعليم الثانوي، وفي مجال محو الأمية.
- اتخاذ تدابير محدَّدة لإلحاق الفتيات بالمدارس، وضمان بقائهن فيها حتى إتمام الدورة الكاملة من التعليم.
- توفير برامج محو الأمية التي تراعي المساواة بين الجنسين، وتلائم احتياجات الفتيات والنساء.
- رفع مستوى التغطية الجغرافية، وتكرار الممارسات الجيدة.
- إشراك شبكة من الشركاء تتصف بالتنوع وسعة النطاق.

– **استراتيجية اليونسكو (٢٠١٤-٢٠٢١):**

هى استراتيجية متوسطة الأجل للمُنظَّمة تغطي ثماني سنوات، وقد جاءت استراتيجية اليونسكو (٢٠١٤-٢٠٢١) في خضم مرحلة حاسمة فيما يتعلق بتطوير التعليم في جميع أنحاء العالم، وهى مرحلة إعداد جدول الأعمال العالمي للتعليم لما بعد عام ٢٠١٥، لتحديد دور التعليم في خطة التنمية العالمية. وقامت اليونسكو بدور فعَّال في تيسير المشاورات بين الدول الأعضاء، ومن ثمَّ فقد أتاحت هذه الاستراتيجية الفرصة لليونسكو لتحديد دورها وتوجهاتها الاستراتيجية الرامية إلى الإسهام بشكل كامل في جدول الأعمال العالمي للتعليم لما بعد عام ٢٠١٥، باعتباره جزءًا من خطة التنمية العالمية الجديدة. وتحدد الاستراتيجية الأولويات الثلاث التي تسترشد بها اليونسكو حتى عام

٢٠٢١ في إطار دعمها للنُظم التعليمية في الدول الأعضاء وهى: تطوير نُظم التعليم لتعزيز التعلم الجيد والشامل مدى الحياة للجميع، وتمكين الدارسين من أن يكونوا مواطنين عالميين مبدعين ومسئولين، ورسم ملامح جدول الأعمال المُقبل للتعليم(منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ٢٠١٥أ، ص ١٠).

- **جدول أعمال التعليم لما بعد عام ٢٠١٥:**

يستند جدول أعمال التعليم لما بعد عام ٢٠١٥ على المبادئ التوجيهية التالية (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ٢٠١٥أ، ص ٣):

- التعليم هو أحد الحقوق الأساسية للإنسان، ويسهم إسهامًا كبيرًا في إعمال الحقوق الأخرى.
- التعليم هو أحد المنافع العامة؛ والدولة هي الجهة المُؤتمنة على التعليم بوصفه منفعة عامة، وفي ذات الوقت تؤدي مؤسسات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية وأولياء الأمور والجهات المعنية الأخرى دورًا أساسيًا في توفير التعليم الجيد.
- التعليم أساس تحقيق الإنسان لطاقاته، وهو أيضًا أساس تحقيق السلام، والتنمية المُستدامة، والتنمية الاقتصادية، والعمل اللائق، والمساواة بين الجنسين، وممارسة المواطنة العالمية المسئولة.
- التعليم هو العامل الرئيسي للإسهام في الحد من أوجه التفاوت، والتخفيف من حدة الفقر عن طريق تهيئة الظروف لإقامة مجتمعات أفضل تتمتع بالاستدامة.

وأشارت اليونسكو إلى أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تقوم على الحقوق، وأن تضمن توفير منظور مُنصف ورؤية واسعة النطاق للانتفاع بتعليم جيد على جميع المستويات، بالإضافة إلى التركيز على عملية التعلم. وأوصت اليونسكو الدول

الأعضاء بتحقيق ما يلي: "تأمين توفير التعليم المُنصف والجيد والتعلم مدى الحياة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠" كهدف جامع لتحقيق مجتمعات عادلة وشاملة للجميع، تنعم بالسلم والأمن والاستدامة. ويتم ترجمة هذا الهدف إلى غايات عالمية محدَّدة تلتزم بها الدول، ويمكن مساءلتها عنها، كما يتم وضع مؤشرات مقابلة بشأنها (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ٢٠١٥ب، ص ٤).

- **اللجنة الدولية المَعنية بمستقبل التربية والتعليم:**

أنشأت اليونسكو في عام ٢٠١٩ "اللجنة الدولية المَعنية بمستقبل التربية والتعليم"، وتضم اللجنة مجموعة من المفكِّرين من الأوساط الأكاديمية والعلمية والتربوية والحكومية والتجارية. وقدَّمت اللجنة تسع أفكار لاتخاذ إجراءات ملموسة تتيح الارتقاء بمنظومة التربية والتعليم، وتشمل هذه الأفكار ما يلي (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ٢٠٢٠، ص ص ٥،٦):

- تعزيز التعليم باعتباره صالحًا مشتركًا أو منفعة مشتركة؛ حيث يُعد التعليم حصنًا منيعًا لمواجهة أوجه التفاوت وعدم المساواة.
- توسيع نطاق تعريف الحق في التعليم؛ لبيان أهمية إمكانية الاتصال الإلكتروني، وأهمية الانتفاع بالمعارف والمعلومات.
- تقدير مهنة التدريس، وتهيئة الظروف المواتية لتمكين المعلمين من التمتُّع بالاستقلالية والمرونة للعمل بطريقة تعاونية.
- إعطاء أولوية لمشاركة الطلاب والشباب بصفة عامة في الجهود الجماعية الرامية إلى إحداث التغيير المنشود؛ تحقيقًا لمبادئ العدالة والديمقراطية.

- الإبقاء على المدرسة باعتبارها محفلًا أو حيزًا مكانيًا وزمانيًا مستقلًا للحياة الجماعية يتميز عن سائر المحافل أو أماكن التعلم، والانتقال من التنظيم التقليدي لعملية التدريس إلى أساليب متنوعة.
- إتاحة وسائل تكنولوجية مجانية ومفتوحة المصدر للمعلمين والطلاب، وتوفير الدعم اللازم لإعداد المصادر التعليمية المفتوحة والأدوات الرقمية للانتفاع الحر.
- ضمان اكتساب المعرفة العلمية في إطار المناهج الدراسية.
- حشد التأييد لحماية التعليم العام، وتمويله على المستويين المحلي والدولي.
- دعم التضامن العالمي القائم على التعاطف وعلى تقدير إنسانيتنا المشتركة؛ بهدف إزالة مختلف أوجه التفاوت وعدم المساواة.
- **مبادرة اليونسكو لمستقبل التربية والتعليم:**

أعلنت اليونسكو في أعقاب فعالية رفيعة المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة في الخامس والعشرين من سبتمبر ٢٠٢٠ بنيويورك عن إطلاق مبادرة جديدة بعنوان: "مستقبل التربية والتعليم"؛ بهدف النظر من زوايا جديدة لدور المعارف والتعلم في بناء مستقبل البشرية في ظل عالم يستمر في النمو في التعقيد والغموض والهشاشة وعدم الاستقرار. وتتبع أهمية هذه المبادرة في أنها تعيد النظر في كيفية إسهام المعارف والتعلم في تحقيق الخير للبشرية، وأن الطبيعة البشرية تقتضي عدم اقتصار الاهتمام بالتعليم على النواحي التكنولوجية أو التقنية ، أو الاقتصادية. وتأتي مبادرة مستقبل التربية والتعليم لتعيد للواجهة الحديث عن واقع التعليم في العالم ككل، وفي المنطقة العربية على وجه الخصوص، وأبرز التحديات والمعوقات والمشكلات المرتبطة بكافة بعناصر العملية التعليمية؛ حيث ترغب اليونسكو في مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص التي ستؤثر في التعليم ورفاهية الأجيال المستقبلية (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ٢٠١٩، ص ٢؛ الحملة العربية للتعليم للجميع – أكيا، ٢٠٢١، ص ص ٥–٧).

- **التحالف العالمي للتعليم:**

هو مبادرة أطلقتها اليونسكو عام ٢٠٢٠ لوضع استراتيجيات حول العالم؛ للاستجابة لجائحة كوفيد-١٩، وضمان الحق في التعليم للجميع. ويستجيب هذا التحالف اليوم لحالات طوارئ أخرى في جميع أنحاء العالم، ويُشكِّل منبرًا لتعزيز التقدم نحو تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وهو يضم (٢٠٨) عضوًا من منظمات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. ويُركِّز أعضاء التحالف جهودهم لمعالجة الفجوات الجنسانية القائمة في التعلم أثناء فترات إغلاق المدارس، ولاسيما فيما يتعلق بمسائل الصحة والحماية والتعليم التي يمكن أن تؤثر سلبًا على انتفاع الفتيات والفتيان بالتعليم. وأدت حملة "ضمان استمرار تعليم الفتيات" التي أطلقها التحالف دورًا مهمًا في دعم استمرارية تعلم الفتيات، ودعم عودتهن إلى المدرسة في أعقاب الفترات التي أُغلقت فيها المدارس بسبب جائحة كوفيد-١٩ (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ٢٠٢٤، ص ٢٥).

- **جائزة اليونسكو لتعليم الفتيات والنساء:**

وهي مبادرة تهدف إلى توزيع جوائز على المستوى الوطني لتكريم المشاريع المُبتكرة التي تدعم الفتيات في مساعيهن المهنية نحو المجال الذي يخترنه، وتموِّل حكومة جمهورية الصين الشعبية هذه الجائزة، وتُمنح هذه الجائزة لفائزين اثنين سنويًا، ويُكرَّم كل منهما بمبلغ قدره ٥٠ ألف دولار أمريكي؛ لدعمهما في تطوير عملهما في مجال تعليم الفتيات والنساء (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ٢٠٢٤، ص ٢٣).

وتُمثِّل الجائزة أهمية كبيرة بالنسبة لبرنامج اليونسكو؛ حيث تُسهم مباشرة في تحقيق الأهداف الثلاثة لاستراتيجية اليونسكو متوسطة الأجل (٢٠١٤-٢٠٢١)،

كما تُسهم أيضًا في تحقيق هدفين من أهداف التنمية المستدامة؛ هما: "ضمان التعليم الجيد المُنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع (الهدف ٤)، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات (الهدف ٥) (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ٢٠١٥ج، ص ٢).

(٢) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) United Nations Children's Emergency Fund:

تُعد مُنظَّمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) أحد الأجهزة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة، وقد أُنشئت من قِبل الجمعية العامة باسم "مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة" في الأمم المتحدة عام ١٩٤٦، وأصبحت اليونيسف وكالة دائمة تابعة للأمم المتحدة عام ١٩٥٣، ويعمل لديها حاليًا (٥٦٠٠) شخص، ومقرها الرئيسي مدينة نيويورك. وتعمل اليونيسف مع الحكومات في برامجها طويلة الأمد الهادفة إلى تحسين مستوى حياة الأطفال، وتغطي هذه البرامج: الصحة، والتطعيم والتغذية، والوقاية الصحية، والتعليم الأساسي، والأطفال الذين يعانون من ظروف صعبة مثل أطفال الشوارع، والأيتام، والأطفال في مناطق النزاع المسلح. وتتمثَّل مهمة اليونيسف في مساعدة الحكومات على تلبية الاحتياجات الأساسية للأطفال، ومساعدة الأطفال للوصول إلى أقصى طاقاتهم. وفي عام ١٩٩٦ تبنى المجلس التنفيذي بيانًا جديدًا بشأن مهمة المُنظَّمة؛ حيث دمج في مهمة اليونيسف الالتزام بحماية حقوق الأطفال، وترسيخ هذه الحقوق على أنها "مبادئ أخلاقية ثابتة، ومعايير دولية للسلوك نحو الأطفال" (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢٢).

وتهدف اليونيسف من خلال برامجها القُطرية إلى تعزيز المساواة في الحقوق للنساء والفتيات، ودعم مشاركتهن الكاملة في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية

لمجتمعاتهن المحلية، وتعمل اليونيسف مع جميع شركائها من أجل تحقيق أهداف التنمية البشرية المُستدامة التي اعتمدها المجتمع الدولي، وتحقيق رؤية السلام والتقدم الاجتماعي التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة (UNICEF, 2024).

وتتمثل جهود اليونيسف لدعم التعليم قبل الجامعي فيما يلي:

- **مبادرة تعليم المهارات الحياتية والمواطنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:**

طوَّر المكتب الإقليمي لليونيسف مع عدد من الشركاء (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين، والأونروا، والبنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية وغيرها)– إطار مفاهيم وبرامج المهارات الحياتية والتعليم من أجل المواطنة، وهو إطار خاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ حيث يواجه هذا الإقليم– الذي يشمل مصر– تحديات غير مسبوقة في التعليم والتوظيف والتماسك الاجتماعي. ويوفِّر هذا الإطار تعريفًا واضحًا للمهارات الحياتية والتعليم من أجل المواطنة؛ وذلك من خلال معالجة (١٢) مهارة أساسية مترابطة ومتكاملة مع بعضها البعض؛ لمساعدة الطفل على التطور والنجاح دراسيًا واجتماعيًا، وكذلك يستجيب الإطار للحاجة المُلحَّة للتحول الاجتماعي وسط جيل الشباب في المنطقة، وضمان منهج التعليم المستمر مدى الحياة. وتعمل اليونيسف على تعزيز إجراءاتها من خلال استخدام منهج "المهارات الحياتية والتعليم من أجل المواطنة"، والذي يضمن وصول المزيد من الأطفال المهمَّشين لفرص تعليمية جيدة، رسمية وغير رسمية، مرتبطة بتمكينهم المعرفي والاجتماعي والاقتصادي (UNICEF, 2017).

وقد انطلقت المبادرة خلال عام ٢٠١٥؛ بهدف دعم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتحسين التعلم، واستثمار هذا التعلم بشكل أفضل في الفرد والمجتمع

والتنمية الاقتصادية؛ حيث يستدعي وضع التعلم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رؤية تعليم شاملة ومستمرة مدى الحياة وقائمة على الحقوق، ومن شأنها أن تزيد من قدرات جميع الأطفال والشباب في المنطقة. ويهدف إطار العمل إلى تزويدهم بشكل أفضل لإنتاج المعنى من المعرفة، ولمواجهة التحولات من مرحلة الطفولة للبلوغ، ومن مرحلة التعليم للعمل، ومن التنمية غير المدروسة للمواطنة الفعَّالة والمسئولة. وقد تم تحديد مجموعة من اثنتي عشرة مهارة حياتية رئيسة باستخدام نموذج التعلم رباعي الأبعاد: "تعلَّم لتعرف" (البعد المعرفي)، و"تعلَّم لتفعل" (البعد الأدواتي)، و"تعلَّم لتكون" (البعد الفردي)، و"تعلَّم من أجل العيش معًا" (بُعد التعلم الاجتماعي والمواطنة). وتستمر هذه المهارات مدى الحياة، وتعتمد على الأدلة التي تؤكد أهمية اكتساب المهارات في سن مبكرة. علاوة على ذلك، يتم اكتساب الاثنتي عشرة مهارة واستدامتها من خلال جميع أشكال التعلم في النُظم التي تعترف بمسارات متعددة للتعلم، رسمية وغير رسمية (منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، ٢٠١٦). ويوضح الشكل التالي المهارات الحياتية الاثنتي عشرة:

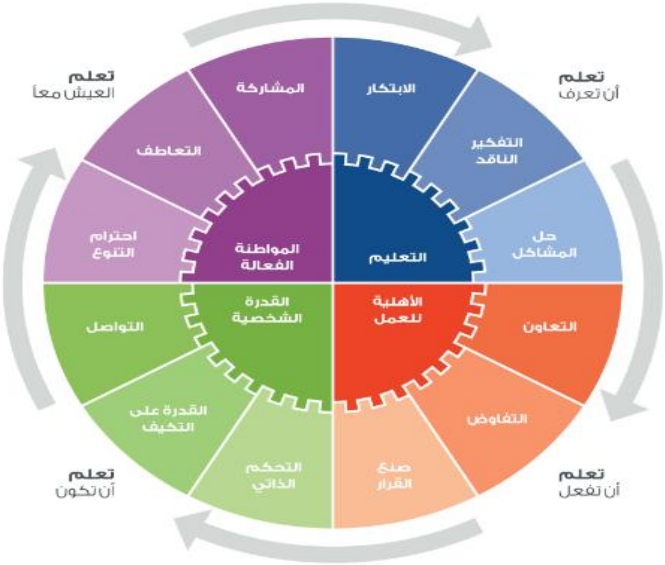

شكل (١)

المهارات الحياتية

Unicef& World Bank Group (2019). *Measuring Life Skills in the Context of Life Skills and Citizenship Education in the Middle East and North Africa: Excutive Summary*.USA: Washington D.C.p.2.

وهناك مجموعة من مبادئ التدريس الأساسية والفعالة لتعليم وتعلُّم المهارات الحياتية؛ هي(Hoskins, Bryony & Liu, Liyuan, 2019, p.7):

- التعلُّم من خلال مشاركة وتعاون الأطفال والشباب.
- التعلُّم من خلال ممارسة المهارات الحياتية (محاكاة أنشطة العالم الحقيقي أو من خلال التجربة الحياتية الحقيقية).

- التعلم في بيئة آمنة (بيئة صفوف ومدارس مُنفتحة ومُتقبِّلة، والترابط بين القيم التي تم تعلُّمها والقيم الراسخة في التعليم والتدريس، ومدى تطبيقها في الصفوف المدرسية والحياة المدرسية).
- الاستراتيجيات الموجَّهة لدعم الأطفال والشباب (تطبيق التعليمات الصريحة والتدخلات الموجَّهة)؛ فهذه المنهجيات مفيدة لكل الطلاب، كما إنها ضرورية لضمان حصول جميع الطلاب على فرصة لتعلم المهارات الحياتية.

ويجب تطبيق هذه المبادئ عند دمج المهارات الحياتية في نظام التعليم وفي التدخلات المحدَّدة التي تهدف إلى تعليم وتعلُّم المهارات الحياتية.

- **توفير التعليم في أوقات النزاع المسلَّح:**

تعمل اليونيسف مع الدول التي صادقت على "إعلان المدارس الآمنة" من أجل حماية التعليم من الهجوم في حالات النزاع المسلَّح. وقد افتُتح إعلان المدارس الآمنة لمصادقة الدول بالعاصمة النرويجية أوسلو في مايو ٢٠١٥، وهو تعهد سياسي بين الحكومات يمنح الدول فرصة للتعبير عن دعم حماية الطلاب والمعلمين والمدارس والجامعات من الهجمات في أوقات النزاع المسلَّح، وتأييد أهمية استمرار التعليم في أثناء النزاعات المسلَّحة، وتنفيذ تدابير ملموسة للحيلولة دون الاستخدام العسكري للمدارس (التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات، ٢٠١٥).

وقد صادق على الإعلان (١١١) دولة، وتتعهد هذه الدول باتخاذ خطوات تتضمن توفير مساعدة لضحايا الهجمات؛ والتحقيق في مزاعم انتهاكات القانون الوطني والقانون الدولي وملاحقة مرتكبيها عندما يكون ذلك ملائمًا؛ وبذل الجهود لمواصلة التعليم بأمان أثناء النزاعات المسلَّحة ودعم مثل هذه الجهود. وتتواجد اليونيسف على الخطوط الأمامية في البلدان المتأثرة بالنزاعات من أجل تطوير خطط لتوفير الأمن للمدارس،

وإعادة الأطفال إلى التعليم من خلال توفير دعم نفسي- اجتماعي، وفرص للحصول على تعليم غير رسمي، وتدريب المعلمين، وإعادة تأهيل المدارس، وتوزيع مستلزمات التدريس والتعلم.

كما تعمل اليونيسف مع العديد من الشركاء لمساعدة الأطفال على التعلُّم رغم النزاعات وانعدام الأمن. فعلى سبيل المثال؛ ثمة شراكة مع الحكومات في جميع أنحاء غرب ووسط أفريقيا تساعد في توسيع برامج تعليمية مبتكرة عبر الإذاعة، وهي توفِّر للأطفال والشباب المتأثرين بالنزاعات منبرًا بديلًا للتعليم (UNICEF, 2024).

- **استراتيجية اليونيسف التعليمية (٢٠١٩-٢٠٣٠):**

تهدف الاستراتيجية إلى توفير رؤية واضحة وإطار عمل استراتيجي واضح لعمل اليونيسف في مجال التعليم حتى عام ٢٠٣٠، وتتمثل رؤية الاستراتيجية في أن يتمكن "كل طفل من التعلُّم"، ودعمًا لهذه الرؤية؛ تتبنى الاستراتيجية الأهداف الثلاثة التالية: (١) وصول مُنصف إلى فرص التعلم؛ (٢) تعلُّم ومهارات أفضل للجميع؛ (٣) تعلُّم وحماية أفضل للأطفال في حالات الطوارئ والانتقال. وتؤكد الاستراتيجية التحول نحو تركيز أكبر على تحسين نتائج التعلم، والأهمية التي توليها اليونيسف للتعليم، والالتزام بتحقيق أهداف التنمية المُستدامة للتعليم، إلى جانب دور الشركاء، وإعمال اتفاقية حقوق الطفل بحيث "يتعلم كل طفل".

ولكي يتعلم كل طفل؛ ستعمل اليونيسف بشكل متزايد على تعزيز المساواة والإدماج، وسيشمل ذلك التركيز بشكل خاص على الأطفال المستبعدين على أساس النوع الاجتماعي، والأطفال ذوي الإعاقة، والفئات الأفقر، والأقليات الإثنية واللغوية، والأطفال المتضررين من أوضاع الطوارئ (منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ٢٠١٩، ص ٤).

- **الخطة الاستراتيجية لليونيسف (٢٠٢٢-٢٠٢٥):**

يتضمن الهدف الثاني للخطة الاستراتيجية لليونيسف (٢٠٢٢-٢٠٢٥) "جميع الأطفال، بمن فيهم اليافعين، يتعلمون ويكتسبون مهارات من أجل المستقبل"؛ فلكل طفل الحق في التعليم، لكن هناك مجموعة من العوامل- التي تتراوح من الظروف الاقتصادية إلى التعليم والمدارس منخفضة الجودة- تحول دون وصول ملايين الأطفال لفرص التعلم الجيدة من الطفولة المبكرة إلى المراهقة، ولضمان تعلُّم جميع الأطفال تعمل اليونيسف في مجالات النتائج التالية (منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، ٢٠٢٢، ص ١٢):

- **الحصول على فرص تعليمية جيدة:**

على الرغم من التقدم المُحرز مؤخرًا، فإنه لا يزال هناك الكثير من الأطفال الذين لا يذهبون إلى المدرسة، بل وحتى بين مَن يذهبون للمدرسة، فإن الكثيرين لا يحصلون على تعليم جيد، ويعالج عمل اليونيسف كلا التحديين؛ وهما: زيادة فرص الحصول على التعليم، وتحسين جودة التعليم.

- **المهارات والمشاركة والانخراط:**

ينشأ الأطفال والمراهقون اليوم في عالم يتغير باستمرار، ويساعد عمل اليونيسف على إعدادهم للمستقبل من خلال توفير الفرص لهم؛ لتطوير المهارات الحياتية، والمهارات الرقمية، والمهارات القابلة للنقل، والمهارات المهنية لوظائف محددة.

(٣) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية United States Agency for International Development (USAID):

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية هي وكالة تابعة لحكومة الولايات المتحدة الفيدرالية، وهي مسئولة في المقام الأول عن إدارة المساعدات الخارجية المُقدَّمة للمدنيين،

وقد أسس الرئيس جون كيندي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عام ١٩٦١ بأمر إداري لتنفيذ برامج المساعدات التنموية في المناطق بموجب قانون المساعدات الخارجية، وعمل الكونجرس على تحديث التفويض من خلال عدد من قوانين الاعتماد المالي السنوية وتشريعات أخرى. وعلى الرغم من كون الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إحدى وكالات الحكومة الأمريكية المستقلة من الناحية الفنية، إلا أنها تخضع لتوجيهات السياسة الخارجية لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية ووزير الخارجية ومجلس الأمن القومي. وتسعى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى مساعدة الشعوب التي تعاني لتحسين ظروف معيشتهم وللتعافي من الكوارث، أو تلك الشعوب التي تكافح للعيش في دول حرة وديمقراطية. وتتضمن أهداف الوكالة توفير المساعدات الاقتصادية والتنموية والإنسانية حول العالم لدعم تنفيذ السياسات الخارجية للولايات المتحدة (United States Agency for International Development (USAID), 2024a)

وتتمثل جهود الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لدعم التعليم قبل الجامعي فيما يلي:

- **سياسة التعليم للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية:**

توفِّر سياسة التعليم للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التي صدرت في نوفمبر عام ٢٠١٨ رؤية واتجاهًا على مستوى الوكالة؛ لدعم البلدان الشريكة في تعزيز قدرتها على تقديم فرص التعلم الجيدة للأطفال والشباب. وتهدف البرامج التي تُقدِّمها الوكالة في مجال التعليم إلى تحقيق تحسينات مُستدامة وقابلة للقياس في نتائج التعلم وتنمية المهارات. وتنطبق هذه السياسة على برامج التعليم عبر جميع المستويات (من مرحلة ما قبل الابتدائي إلى التعليم العالي)، والسياقات (من السياقات المستقرة إلى البيئات المتأثرة بالأزمات والصراع)، والبيئات (الرسمية وغير الرسمية)، ومُقدِّمي الخدمات (الحكوميين وغير الحكوميين). وتنص المبادئ الواردة في السياسة على اتخاذ قرارات بشأن توفير

استثمارات جديدة في مجال التعليم؛ وذلك لدعم نظم التعليم في البلدان الشريكة لتمكين جميع الأطفال والشباب من اكتساب التعليم والمهارات اللازمة ليكونوا أعضاء منتجين في المجتمع، وتشمل هذه المبادئ ما يلي (United States Agency for International Development (USAID), 2018, p. 4):

- إعطاء الأولوية للتركيز على الدولة والملكية.
- التركيز على الاستثمارات، وتحسين نتائج التعلم والتعليم بشكل قابل للقياس ومُستدام.
- تعزيز الأنظمة وتطوير القدرات في المؤسسات المحلية.
- العمل في شراكات والاستفادة من الموارد المتاحة.
- دفع عملية اتخاذ القرار والاستثمارات استنادًا على الأدلة والبيانات.
- تعزيز المساواة والدمج.

وتضمنت السياسة المجالات ذات الأولوية لدعم البلدان في رحلتها نحو الاعتماد على الذات، وتشمل ما يلي (United States Agency for International Development (USAID), 2020, p. 3):

- يتمتع الأطفال والشباب، وخاصة الأكثر تهميشًا وضعفًا، بقدرة أكبر على الوصول إلى التعليم الجيد الآمن والمناسب والذي يُعزز الرفاهة الاجتماعية.
- يكتسب الأطفال والشباب مهارات القراءة والكتابة والحساب، والمهارات الاجتماعية والعاطفية التي تُشكِّل الأساس للتعلم والنجاح في المستقبل.
- يكتسب الشباب المهارات التي يحتاجون إليها لعيش حياة منتجة، والحصول على عمل، والإسهام بشكل إيجابي في المجتمع.

- تتمتع مؤسسات التعليم العالي بالقدرة على أن تكون جهات فاعلة مركزية في التنمية؛ من خلال إجراء وتطبيق البحوث، وتقديم التعليم الجيد، والتفاعل مع المجتمعات.
- **تعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم:**

تعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على كسر الحواجز المتعلِّقة بالجنسين أمام التعليم؛ بحيث يتمكن جميع الأطفال والشباب– وخاصة الفتيات والنساء والأقليات – من الوصول إلى فرص تعليمية عالية الجودة من مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي وحتى التعليم العالي. وتعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على تعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم، ومن خلاله في جميع أنحاء العالم من خلال استراتيجيات متنوعة ومحدَّدة السياق، بما في ذلك ما يلي (United States Agency for International Development (USAID), 2024b):

- مساعدة المتعلمين الأكثر تهميشًا، وخاصة الفتيات والنساء، على البقاء آمنين ومتصلين بالتعلم.
- منع العنف القائم على النوع الاجتماعي المرتبط بالمدرسة، والذي يؤثر على المتعلمين والمعلمين.
- توفير فرص التعلم الآمنة للنساء والفتيات اللاتي يواجهن الشدائد والصراعات والأزمات، وخاصة النازحات.
- دعم الفتيات المراهقات بشكل شامل للتغلب على التحديات الفريدة التي يواجهنها.

- **استراتيجية حكومة الولايات المتحدة بشأن التعليم الأساسي الدولي (٢٠٢٤-٢٠٢٩):**

تؤكد استراتيجية حكومة الولايات المتحدة بشأن التعليم الأساسي الدولي (٢٠٢٤-٢٠٢٩) التزام حكومة الولايات المتحدة بالاستثمار في التعليم الجيد والشامل، ودعمه في جميع أنحاء العالم. وتوفِّر الاستراتيجية إطارًا يتضمن أهدافًا مشتركة ونهجًا استراتيجيًا لدعم جهود الدول؛ لتمكين جميع المتعلمين من اكتساب التعليم والمهارات اللازمة لبناء مستقبل أكثر أملًا وازدهارًا لأنفسهم وأسرهم ومجتمعاتهم وبلدانهم. وعلى الرغم من التحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ والصراعات والأزمات المستمرة التي تُعطِّل التعليم، فقد زادت برامج حكومة الولايات المتحدة من عدد المتعلمين الذين يحصلون على مهارات القراءة الأساسية ويستوفون معايير الدولة في (١٥) دولة أثناء وبعد حالة الطوارئ الوبائية. وعلى مدار الاستراتيجية السابقة ٢٠١٩-٢٠٢٣ بشأن التعليم الأساسي الدولي، وصلت حكومة الولايات المتحدة إلى أكثر من (٣٤) مليون متعلم سنويًا من خلال برامج التعليم الأساسي الدولية. وستواصل حكومة الولايات المتحدة تعزيز هذه الجهود من خلال استراتيجية ٢٠٢٤-٢٠٢٩، مع التركيز على زيادة نتائج التعلم، وتوسيع نطاق الوصول إلى التعليم الجيد، وخاصة للفئات الأكثر تهميشًا تاريخيًا، وتعزيز أنظمة التعليم لتكون أكثر شمولاً ومرونة (United States Agency for International Development (USAID), 2024c, p. 5).

(٤) وكالة التعاون الدولي اليابانية Japan International Cooperation Agency (JICA)

هي منظمة حكومية مستقلة تقوم بتنسيق المساعدة الرسمية للتطوير لحكومة اليابان، وتختص بمساعدة النمو الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية، وتعزيز التعاون الدولي. وتأسست الوكالة الحالية في ١ أكتوبر ٢٠٠٣ كمنظمة حكومية مستقلة بينما كانت قبل ذلك تابعة لوزارة الخارجية اليابانية، وفي ١ أكتوبر ٢٠٠٨ تم الاندماج بين الوكالة وبنك اليابان للتعاون الدولي، الذي يُقدِّم حاليًا قروضًا مُيسَّرة للبلدان النامية. ومنذ اكتمالها في عام ٢٠٠٨، أصبحت جايكا الجديدة واحدة من أكبر منظمات التنمية الثنائية في العالم بشبكة تضم (٩٧) مكتبًا خارجيًا، ومشروعات في أكثر من (١٥٠) دولة، وموارد مالية متاحة بحوالي (١) تريليون ين ياباني (٨,٥ مليار دولار). وتنص أهداف الجايكا على: "نحن، كجسر بين شعب اليابان والدول النامية، سنعمل على تقدم التعاون الدولي من خلال مشاركة المعرفة والخبرة، وسنعمل على بناء عالم أكثر أمنًا ورخاءً". كما أن الوكالة المُعاد تنظيمها مسئولة أيضًا عن إدارة جزء من مساعدات المنح اليابانية التي تخضع حاليًا لاختصاص وزارة الشئون الخارجية، وبالتالي فإن جميع مكونات المساعدة الإنمائية الرسمية الثلاثة الرئيسية (التعاون الفني، والمنح، والقروض المُيسَّرة) تُدار تحت مظلة واحدة. وتعمل جايكا بشكلها الجديد على تعزيز قدرات البحث والتدريب؛ حيث تعمل كنوع من مراكز أبحاث المساعدة الإنمائية الرسمية، وتُسهم في استراتيجيات التنمية العالمية، وتقوية التعاون مع المؤسسات الدولية، وإيصال موقف اليابان بشأن قضايا التنمية والمساعدات الرئيسية (Wikipedia, 2024).

وتتمثل رسالة جايكا فيما يلي: "تعمل جايكا، وفقًا لميثاق التعاون الإنمائي، على تحقيق الأمن البشري والنمو النوعي". وتعمل جايكا لتحقيق رؤيتها المتمثلة في "قيادة العالم بالثقة؛ حيث ستتولى جايكا مع شركائها زمام المبادرة في صياغة روابط الثقة في جميع أنحاء العالم، والتطلع إلى عالم حر وسلمي ومزدهر؛

حيث يمكن للناس أن يأملوا في مستقبل أفضل واستكشاف إمكاناتهم المتنوعة". وتسعى جايكا لتحقيق هذه الرؤية من خلال مجموعة من الإجراءات، وهي كما يلي (Japan International Cooperation Agency (JICA), 2024b):

- الالتزام: نلتزم بفخر وشغف لتحقيق مهمتنا ورؤيتنا.
- الميدان: الغوص في الميدان والعمل مع الناس.
- الاستراتيجية: التفكير والتصرف بشكل استراتيجي مع وجهات نظر واسعة وطويلة الأجل.
- الإبداع المشترك: جمع الحكمة والموارد المتنوعة.
- الابتكار: الابتكار لإحداث تأثيرات غير مسبوقة.

وتبذل وكالة التعاون الدولي اليابانية جهودًا لدعم التعليم قبل الجامعي؛ حيث دعَّمت اليابان قطاع التعليم في البلدان الشريكة، من خلال الكتب المدرسية والمواد التعليمية الجيدة، والمرافق والمعدات المدرسية، ونظام تدريب المعلمين، وإشراك الآباء والمجتمعات المحلية في المدارس، وما إلى ذلك. ومن بين هذه القضايا العديدة، تُركِّز جايكا على المجالات التالية للاستفادة من نقاط القوة في اليابان، وتعمل على مجالات أخرى من خلال التعاون مع شركاء التنمية الآخرين لتحقيق التأثير الجماعي، وتشمل هذه المجالات ما يلي (Japan International Cooperation Agency (JICA), 2024c; Japan International Cooperation Agency (JICA), 2015, pp.5,6):

(أ) مجموعة لتحسين التعلُّم من خلال تطوير الكتب المدرسية ومواد التعلم:

تعمل جايكا على تطوير الكتب المدرسية ومواد التدريس عالية الجودة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، باعتبارها الأدوات الأكثر أهمية للتعلم مع التركيز على الرياضيات في التعليم الابتدائي؛ وذلك لكي يتمكن جميع الأطفال من تحقيق الحد الأدنى من الكفاءة في القراءة والرياضيات للتغلب على "أزمة التعلم"، وتشمل البلدان المُستهدفة جنوب شرق آسيا وأمريكا الوسطى، وسوف تتوسع إلى أفريقيا ومناطق أخرى، وتعمل جايكا أيضًا على تطوير المهارات غير المعرفية، وتحسين تدريب المعلمين.

(ب) مجموعة لتحسين التعليم من خلال التعاون على مستوى المجتمع:

تُروِّج جايكا لمشاريع "المدرسة للجميع" بشكل رئيسي في أفريقيا، لبناء الثقة بين المدارس والمجتمعات المحلية، ولجعل المجتمع يدعم تعلُّم الأطفال؛ وهو أمر مهم لتعزيز الحضور المدرسي، ومنع التسرب، وتحسين التحصيل الدراسي.

(ج) مجموعة لتحسين التعليم لعدم ترك أي شخص متخلفًا عن الركب:

تدعم جايكا الأطفال المعرَّضين للخطر بما في ذلك الأطفال غير الملتحقين بالمدارس والفتيات والأطفال ذوي الإعاقة؛ للحصول على فرص التعليم الجيد، من خلال تعزيز التعليم غير الرسمي، وتعليم الفتيات، وتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة، مع التركيز على الدول التي لديها عدد كبير من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس.

(٥) البنك الدولي World Bank:

تتألف مجموعة البنك الدولي –وهي أحد أكبر مصادر التمويل والمعرفة للبلدان النامية في العالم– من خمس مؤسسات يجمعها التزام مشترك بالحد من الفقر، وزيادة

الرخاء المشترك، وتشجيع التنمية المُستدامة؛ وهذه المؤسسات هي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار. وتتمثل رؤية البنك الدولي في تهيئة عالم خالٍ من الفقر على كوكب صالح للعيش، ورسالة البنك الدولي هي إنهاء الفقر المدقع، وتعزيز الرخاء المشترك على كوكب صالح للعيش، ويتم ذلك من خلال ما يلي (The World Bank, 2024):

- شمول الجميع؛ لا سيما النساء والشباب.
- القدرة على الصمود في وجه الصدمات، وخاصة مواجهة أزمات المناخ والتنوع البيولوجي والجوائح والهشاشة.
- الاستدامة؛ من خلال النمو وتهيئة فرص العمل، والتنمية البشرية، وإدارة المالية العامة والديون، وتحقيق الأمن الغذائي، والحصول على الهواء النقي والمياه النظيفة والطاقة بأسعار معقولة.

ويتسنى تحقيق هذه الرسالة من خلال عمل البنك الدولي مع جميع البلدان تحت شعار مجموعة البنك الدولي الواحدة، في إطار شراكة وثيقة مع المؤسسات الأخرى متعددة الأطراف، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. وتُمثِّل الأثر والنزاهة والاحترام والعمل الجماعي والابتكار القيم الأكثر أهمية بالنسبة لمجموعة البنك الدولي بوصفها مؤسسة عالمية، وفي كيفية عملهم مع بعضهم البعض ومع البلدان المتعاملة معهم وشركائهم؛ حيث توجِّه هذه القيم ما يتم اتخاذه من قرارات، وما تقوم به المجموعة من إجراءات في تنفيذ هذه الرسالة(The World Bank, 2024).

ويبذل البنك الدولي جهودًا لدعم التعليم قبل الجامعي؛ حيث يعمل البنك الدولي، وهو أكبر شريك إنمائي، على برامج تعليمية في أكثر من (٨٠) دولة، وقد وافق البنك الدولي على تخصيص أكثر من (٦٦) مليار دولار أمريكي للتعليم على مدى العقدين الماضيين. وتشمل محفظته الحالية (١٨٠) مشروعًا بقيمة (٢٣,٣) مليار دولار أمريكي، وهو ما يُشكِّل (٨ %) من إجمالي قروض البنك الدولي. وفي السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ وافق البنك الدولي على التزامات جديدة بقيمة (٦,٣) مليار دولار أمريكي للتعليم، وهو أكبر مبلغ مُسجَّل على الإطلاق، وتدعم محفظة التعليم المتنامية للبنك الدولي بلدان أفريقيا الوسطى في الاستجابة لاحتياجاتها التعليمية. ويدعم أكثر من ثلث الاستثمارات الحالية مجال التعليم الأساسي، أما الباقي فهو مُخصَّص لتنمية المهارات، والتعليم الثانوي، والتعليم العالي، والإصلاحات القطاعية، والبرامج التي تستهدف تعليم الطفولة المبكرة (The World Bank, 2022a, p.161).

ويُعد البنك الدولي أكبر مصدر للتمويل الخارجي لخدمات التعليم في البلدان النامية، ويستفيد من مشروعات البنك أكثر من (٤٣٢) مليون طالب و(١٨) مليون معلم، أي ما يُمثِّل ثلث الطلاب وقرابة رُبع عدد المعلمين في البلدان النامية. ويساعد البنك الحكومات على تنفيذ برامج طموحة لاستئناف عملية التعلم لإعادة الأطفال إلى المدارس، وتعويض الفاقد التعليمي، وضمان رفاهة الطلاب والمعلمين، ودعم الأطفال المهمَّشين، وتسريع وتيرة التقدُّم المُحرز؛ ففي ولاية إدو **بنيجيريا** يساعد البنك حكومة الولاية على تحسين مستوى التدريس والتعلم في مرحلة التعليم الأساسي، مع التركيز أيضًا على تنمية المهارات الرقمية ومهارات ريادة الأعمال. وفي **رومانيا** يساند طلاب المرحلة الثانوية الذين ينتقلون إلى التعليم العالي، وكذلك طلاب التعليم العالي خلال سنواتهم الأولى في الجامعة؛ من خلال تقديم سلسلة من المنح للمؤسسات التعليمية لتطوير برامج الدعم

الاجتماعي للطلاب. وفي **أفغانستان** يُقدم البنك تمويلًا طارئًا لزيادة فرص الفتيات والفتيان في الالتحاق بالمدارس وتحسين أوضاع المدارس، ويشمل ذلك إنشاء مرافق للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. ويعمل البنك أيضًا على الوصول إلى الأطفال المتسربين من التعليم من خلال برامج التعليم المجتمعي (The World Bank, 2023, p.57).

وتُعد مجموعة البنك الدولي عضوًا قديمًا في الشراكة العالمية من أجل التعليم، والتي تأسست في عام ٢٠٠٢ كمبادرة تهدف إلى تسريع الخطى نحو التعليم للجميع، وقد تم إنشاء الشراكة لتسريع التقدُّم نحو تحقيق الهدفين ٢ و٣ من الأهداف الإنمائية للألفية (تحقيق التعليم الابتدائي الشامل؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) وأهداف التعليم للجميع المُتَّفق عليها في داكار عام ٢٠٠٠، وتدعم الشراكة بشكل مباشر تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة. وتهدف الخطة الاستراتيجية للشراكة العالمية من أجل التعليم ٢٠٢٥ إلى تحقيق تغيير تحويلي للأطفال من خلال عقد اجتماعات مع الشركاء، وتعبئة الأموال، وتحفيز الإصلاحات لدعم الجهود التي تقودها البلدان الشريكة لبناء أنظمة تعليمية عادلة وشاملة ومرنة ومناسبة للقرن الحادي والعشرين. إن استراتيجية التعليم لعام ٢٠٢٠ التي تتبناها مجموعة البنك الدولي تتماشى بشكل جيد مع استراتيجية الشراكة العالمية من أجل التعليم، والتي تهدف إلى تحسين المساواة ونتائج التعلم في البلدان النامية من خلال تعزيز أنظمة التعليم. وتعمل مجموعة البنك الدولي مع الشراكة العالمية من أجل التعليم وشركاء آخرين لزيادة المساواة من خلال معالجة احتياجات الأطفال الأكثر فقرًا وحرمانًا، وخاصة الفتيات والأقليات العِرقية واللغوية والأطفال ذوي الإعاقة والأطفال الذين يعيشون في سياقات الهشاشة والصراع. وقد ساعدت مجموعة البنك الدولي في تقديم عدد من المبادرات التعليمية الجديدة والمبتكرة إلى البلدان الشريكة

في الشراكة العالمية من أجل التعليم، بما في ذلك ما يلي (The World Bank, 2022b; King, Elizabeth 2020):

- البرامج القائمة على النتائج؛ حيث يرتبط المشروع بمؤشرات محدَّدة؛ مثل: التحسن في محو الأمية الأساسية والحساب في المدارس الابتدائية في أوغندا والسنغال وغامبيا والكاميرون وباكستان.
- المقاصف المدرسية التي تديرها المجتمعات المحلية لتحسين الحضور المدرسي في النيجر وبنين ومدغشقر.
- برامج التحويلات النقدية للمدارس القرآنية التي تُحقِّق الكفاءة في محو الأمية والحساب في السنغال؛ مما أدى إلى تعلم (١٤٠٠٠) طالب إضافي للمناهج الرسمية، بما في ذلك الفرنسية والرياضيات.
- رقمنة المعلومات لأكثر من (٤٥٠٠٠) مدرسة في إقليم السند الباكستاني؛ بما في ذلك البيانات الخاصة بـ (٢٠٠٠٠٠) موظف مدرسي؛ حتى يمكن تجميد رواتب المعلمين الغائبين.
- زيادة عدد مديرات المدارس؛ لضمان التكافؤ بين الجنسين كجزء من نهج التمويل القائم على النتائج في إثيوبيا.
- تحسين جودة التعلم والتدريس من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال إدخال نظام السبورة البيضاء التفاعلية في غامبيا، ونظام محوسب لإدارة الموظفين والتوظيف والتدريب بشكل شفاف في السنغال.

مما سبق؛ يتضح تناول المحور السابق لجهود المُنظَّمات والوكالات الدولية لدعم التعليم قبل الجامعي؛ من خلال التعريف بالمُنظَّمات، ثم عرض أبرز جهودها لدعم التعليم قبل الجامعي، وقد تركَّزت هذه الجهود فيما يلي:

- تعزيز التعليم باعتباره حقًا من الحقوق الأساسية للإنسان، فضلًا عن إنه يُسهم في إعمال باقي الحقوق الأخرى، مع توجيه اهتمام خاص بالفئات الأكثر احتياجًا وتهميشًا، والمعرَّضين للخطر، وذوي الإعاقة.
- تحقيق المساواة بين الجنسين في فرص التعلم، مع الاهتمام بتعليم الفتيات والنساء.
- إحراز التقدم في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المُستدامة المعني بالتعليم، وكذلك الأهداف الأخرى المرتبطة به.
- إكساب الطلاب المهارات الحياتية، وكذلك المهارات الرقمية ومهارات ريادة الأعمال اللازمة للنجاح دراسيًا واجتماعيًا.
- ضمان استمرار التعليم في أوقات الطوارئ والصراعات والنزاعات المُسلَّحة.
- زيادة فرص الحصول على التعليم، وتحسين جودته، مع التركيز على نتائج التعلُّم.
- تطوير الكتب المدرسية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- الاهتمام بتدريب المعلمين وتنميتهم مهنيًا.
- توفير برامج تعليمية مجتمعية للأطفال المتسربين من التعليم.

رابعاً: إسهامات التعاون الدولي لدعم التعليم قبل الجامعي في مصر:

أسهمت العديد من المُنظَّمات والوكالات الدولية في دعم التعليم قبل الجامعي في مصر، وشملت إسهامات التعاون الدولي مجالات متنوعة مثل إنشاء أنماط متميزة من المدارس، ومجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتنمية المهنية للمعلمين، والاهتمام بالتعليم المجتمعي، ورعاية وتعليم ذوي الهمم.

(١) إسهامات التعاون الدولي في مجال إنشاء أنماط متميزة من المدارس:

أسهمت جهود التعاون الدولي في إنشاء أنماط متميزة من المدارس؛ مثل: مدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والمدارس المصرية اليابانية بدعم من وكالة التعاون الدولي اليابانية (جايكا)، وكذلك شبكة المدارس المُنتسبة لليونسكو بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

أ. مدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات
Science, Technology, Engineering and Mathematics (STEM)

تم إنشاء مدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، وقد حقَّقت مصر خطوات كبيرة في مجال تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، مع ظهور عدد متزايد من تلك المدارس في جميع أنحاء الدولة، ونصت مادة (١) من القرار الوزاري رقم ٣٨٢ بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢ بشأن نظام القبول والدراسة والامتحانات بمدارس المتفوقين الثانوية في العلوم والتكنولوجيا على أنها مدارس ثانوية ذات مناهج خاصة تهدف إلى ما يلي:

- رعاية المتفوقين في العلوم والرياضيات والهندسة والتكنولوجيا، والاهتمام بقدراتهم.
- تعظيم دور العلوم والرياضيات والهندسة والتكنولوجيا في التعليم المصري.
- نشر نظام تعليمي حديث وهو نظام STEM في المدارس المصرية.
- تشجيع التوجُّه نحو التخصصات العلمية لدى نسبة كبيرة من الطلاب.

- تطبيق مناهج وطرق تدريس جديدة تعتمد على المشروعات الاستقصائية والمدخل التكاملي في التدريس.
- إكساب وتنمية ميول ومهارات الطلاب، وزيادة مشاركتهم وتحصيلهم في العلوم والرياضيات.
- تحقيق التكامل بين منهج العلوم والرياضيات والتكنولوجيا والهندسة؛ بما يكشف مدى الارتباط بين هذه المجالات؛ لإعداد طالب لديه القدرة على التصميم والإبداع والتفكير النقدي.
- إكساب الطلاب مهارات التعلم التعاوني.
- إعداد قاعدة علمية متميزة ومؤهِّلة للتعليم الجامعي والبحث العلمي.

وتتعاون مدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات مع الجامعات والمؤسسات البحثية وشركاء الصناعة. وقد لعبت وزارة التعاون الدولي دورًا فعالًا في زيادة عدد هذه المدارس من خلال الشراكة مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ضمن اتفاقية التعليم الأساسي، والتي تبلغ قيمة المنح الموجَّهة من خلالها نحو (١٢٤) مليون دولار منذ عام ٢٠١٤، ويتم تنفيذها بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني؛ بهدف إعداد قوى عاملة متعلِّمة تلبي احتياجات سوق العمل (وزارة التعاون الدولي، ٢٠٢٤).

ويمتد تأثير مدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات إلى ما هو أبعد من قصص النجاح الفردية للإسهام في أهداف التنمية المستدامة الأوسع في مصر؛ حيث تُسهم هذه المدارس في تحقيق ما يلي:

- الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (التعليم الجيد): تتماشى مدارس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات مع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة؛ من خلال توفير التعليم الجيد الذي يُعد الطالب لعالم سريع التغير.
- الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة (العمل اللائق والنمو الاقتصادي): يدعم تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات النمو الاقتصادي؛ من خلال خلق قوى عاملة ماهرة وتعزيز الابتكار.
- الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة (الصناعة والابتكار والبنية التحتية): تُسهم مدارس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في تحقيق الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة؛ من خلال تشجيع الابتكار والتقدم التكنولوجي.
- الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة (الحد من أوجه عدم المساواة): توفِّر مدارس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات فرصًا للطلاب الموهوبين من خلفيات متنوعة.

ويتم تنفيذ مشروع مدارس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في (١١) محافظة على مستوى الجمهورية؛ حيث تم تنفيذ (١٩) مدرسة في إطار التعاون المصري الأمريكي المشترك استفاد منها أكثر من (٥٠٠٠) طالب في إطار المرحلة الأولى من الاتفاقية. وتتوزع المدارس في محافظات الإسكندرية، وأسيوط، والأقصر، ومحافظة البحر الأحمر، والإسماعيلية، وكفر الشيخ، والدقهلية، والقليوبية، وقنا، والشرقية، وبني سويف، والمنوفية، وسوهاج، والمنيا، والفيوم (وزارة التعاون الدولي، ٢٠٢٣، ص ص ٤٣٢، ٤٣٣).

ب. المدارس المصرية اليابانية:

تم إنشاء المدارس المصرية اليابانية بدعم من وكالة التعاون الدولي اليابانية (جايكا) وفقًا للقرار الوزاري رقم ١٥٩ لسنة ٢٠١٧ بتاريخ ٢٠١٧/٥/٦ بشأن إنشاء المدارس المصرية اليابانية، وتُعد هذه المدارس إحدى ثمار الشراكة المصرية اليابانية للتعليم، والتي أُطلقت في فبراير عام ٢٠١٦ لتعكس اهتمام والتزام الجانبين المصري والياباني في تحقيق التعاون بين البلدين في مجال التعليم؛ بدءًا من مرحلة الطفولة المبكرة مرورًا بالتعليم الأساسي والتعليم الفني حتى التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار. وقد دعَّمت جايكا تطوير التعليم الأساسي من خلال إنشاء المدارس المصرية اليابانية التي تُنفِّذ "نظام التوكاتسو" ، وهو نظام التنمية الشاملة للطفل من خلال تطبيق مجموعة من الأنشطة الخاصة التي تهدف إلى تطوير المهارات الاجتماعية والنفسية والبدنية والأكاديمية للطلاب المصريين ليصبحوا أعضاء فاعلين ومنتجين في المجتمع مستقبلًا (Japan International Cooperation Agency, 2024a).

وتنص اتفاقية الشراكة الموقَّعة بين جمهورية مصر العربية ودولة اليابان على دعم المشروع القومي لتطوير التعليم، من خلال بناء (١٠٠) مدرسة جديدة، وتطوير (١٠٠) مدرسة حكومية حالية، بالإضافة إلى (١٢) مدرسة رائدة، وتشمل هذه الاتفاقية فئتين من المدارس؛ منها: (مدارس مصرية يابانية تشغيل جديد) والتي تُطبِّق نظام اليوم الدراسي الشامل وتعتمد المنهج المصري الجديد (٢٠٠)، والدراسة بها باللغة الإنجليزية، ويتم إدراج عدد من الأنشطة المتكاملة بها، وللمدارس تصميم معماري مختلف يراعي متطلبات الأنشطة التي تضاهي المدارس في اليابان، ويبلغ عدد المدارس في هذه الفئة (٤٨) مدرسة للعام الدراسي ٢٠٢١ – ٢٠٢٢ بـ (٢٥) محافظة بعدد طلاب يصل إلى نحو (٩٠٠٠) طالب وطالبة، بالإضافة إلى (١٤٧) طالبًا من ذوي الاحتياجات الخاصة،

ويبلغ عدد المعلمين (١٤٥٠) معلمًا ومعلمة، وتم إضافة (٣) مدارس جديدة خلال عام ٢٠٢٣ في كلٍ من بور فؤاد، ومطروح، والشروق. أما الفئة الثانية فهي "المدارس القائمة"، وهي مدارس حكومية بكل المراحل الدراسية؛ حيث يتم ضمها تحت مشروع المدارس المصرية اليابانية لتحسين البيئة المدرسية، ويتم إضافة برنامج بعدد أنشطة "توكاتسو" لليوم الدراسي، ويتم اختيار المدارس من ضمن مدارس مبادرة "حياة كريمة". وتُركِّز خطة عمل برنامج المدارس القائمة على تدريب المعلمين وإدارة المدرسة على أنشطة "التوكاتسو"، بالإضافة إلى تزويد المدارس بالأدوات اللازمة لتطبيق هذه الأنشطة بشكل دوري، وكذلك تزويد المدارس بأدوات واحتياجات تحسين البيئة المدرسية والتطبيقات التعليمية، وأيضًا عقد ندوات مشتركة بين المدارس المصرية اليابانية والمدارس الحكومية القائمة لرفع كفاءة هيئة التدريس (وكالة أنباء الشرق الأوسط، ٢٠٢١).

ومن أهم مميزات التعليم في المدارس المصرية اليابانية ما يلي (محمود، ريم، ٢٠٢١):

- يعتمد النظام التعليمي في المدارس المصرية اليابانية على بناء شخصية الطفل المتكاملة ثلاثية الأبعاد (المعرفة الأكاديمية– مهارات اجتماعية– مهارات بدنية)، فنظام التعليم في المدارس المصرية اليابانية يُطبِّق فلسفة التعليم الياباني في المنهج.
- كثافة الطلاب في كل فصل قليلة؛ حيث يكون حجم الفصل واسعًا مع وجود عدد قليل من الطلاب.

- تعتمد المدارس اليابانية على غرس مبدا الانضباط والنظام في التلميذ منذ أول انضمام له في المدرسة.
- غرس قيم الاجتهاد في العمل لدى الطلاب؛ وذلك عن طريق حث الطلاب على البحث عن المعلومة، وليس فقط الاعتماد على الذكاء الشخصي.
- التعلم من خلال اللعب في مرحلة رياض الأطفال يُكسب الطلاب العديد من المهارات الحياتية.
- أنشطة التعلم الخاصة "توكاتسو"؛ وهي تعمل على بناء شخصية إيجابية للطفل من خلال إكسابه العديد من المهارات الحياتية.
- الاهتمام باللغة الإنجليزية.
- إتاحة الفرصة لتطوع أولياء الأمور بعدد (٢٠) ساعة سنويًا؛ لدعم تعلم الطلاب وبناء علاقة أبوية صحية مع الأبناء.
- تنمية مهارات الرسم والموسيقى والألقاء والمناقشة والحوار الراقي.
- الإيجابية في دعم تعلم الطلاب، من خلال تنمية شعورهم بالعمل الجماعي وأشعارهم بالمسئولية منذ الصغر، وتنمية روح القيادة لدى الأطفال منذ الصغر، وغرس روح التحدي في شخصياتهم.

و**تسعى المدارس المصرية اليابانية إلى تحقيق الأهداف التالية** (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢١):

- تطبيق النموذج الياباني من الأنشطة التعليمية "توكاتسو"، وتشير هذه الكلمة إلى مفهوم التنمية الشاملة للطفل من جميع الجوانب، والتي تُركِّز على بناء شخصية

الطفل المُتمثِّلة في سلوكياته ومهاراته وقيمه واتجاهاته بنفس درجة الأهمية لتنمية معارفه ومعلوماته ومهاراته العقلية.

- الإسهام في خلق مواطن صالح متزن منتج يعتز بنفسه، ويقوم بأدواره في المجتمع لما فيه صالحه الشخصي وصالح المجتمع ككل على حدٍ سواء، ويتحقق ذلك من خلال مجموعة من الأنشطة المرتبطة بالمهارات الحياتية التي تُدرج في الممارسات اليومية داخل المدرسة.
- حث وتشجيع الطلاب بشكل دائم على المشاركة، وتطوير مهارات الطلاب للتعامل بإيجابية في مختلف المواقف في المدرسة، وفي الحياة بصفة عامة، واستخدام أنشطة تعليمية تعمل على نمو الطلاب وبنائهم لعلاقات إنسانية جيدة، وجعل الطلاب يقومون بالتفكير من تلقاء أنفسهم، وتبادل الحوار والمناقشة، والبحث عن حل للمشكلات وتوافق الآراء.

وتقوم جايكا بتوفير الدعم المالي والفني لتطبيق نظام التعليم الياباني، فضلًا عن التعاون مع متطوعي جايكا اليابانيين، ويُقدَّم الدعم الفني من خلال فريق من الخبراء اليابانيين العاملين بوزارة التربية والتعليم المصرية لنقل الخبرات اليابانية وسبل تطبيق أنشطة التوكاتسو للجانب المصري. أما عن الدعم المالي، تُوفِّر جايكا قرضًا من قروض المساعدة الإنمائية الرسمية يتجاوز (١٨,٦) مليار ين ياباني، أي ما يعادل حوالي (١٦٨) مليون دولار أمريكي تقريبًا. ويقوم متطوعو جايكا بزيارة المدارس المصرية اليابانية لتقديم الدعم والتوجيه على أرض الواقع، بالإضافة إلى تنظيم ورش عمل حول أنشطة التوكاتسو للمعلمين بالمدارس الحكومية القائمة بجانب المدارس المصرية اليابانية (هيئة التعاون الدولي اليابانية، ٢٠٢١، ص ١٢).

ج. شبكة المدارس المنتسبة لليونسكو:

هى شبكة عالمية تضم أكثر من (١١٠٠٠) مدرسة منتسبة موزَّعة في (١٨٢) بلدًا، وتهدف شبكة المدارس المُنتسبة لليونسكو إلى بناء حصون السلام في عقول طلابها؛ عن طريق إعلاء شأن قيم وأهداف اليونسكو في تنظيم المدارس المُشاركة ودروسها ومشاريعها وسياساتها. ومن ثمَّ؛ فهى تُركِّز على الدعائم الأربع للتربية، كما عرَّفها تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين بعنوان "التعلم ذلك الكنز المكنون"؛ وهى: التعلم للمعرفة، التعلم للعمل، التعلم لنكون، التعلم لنعيش معًا. وتُعزِّز شبكة المدارس المُنتسبة لليونسكو القيم والمبادئ التي يستند عليها الميثاق التأسيسي لليونسكو وميثاق الأمم المتحدة، بما فيها الحقوق الأساسية وكرامة الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والتقدم الاجتماعي، والحرية، والعدالة والديمقراطية، واحترام التنوع، والتضامن الدولي (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2018, pp.5,6).

ويتعين على شبكة المدارس المُنتسبة لليونسكو، بالإضافة لدعم قيم اليونسكو ومبادئها، أن تقوم بما يلي (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2019, p.7):

- تقديم خطة عمل سنوية إلى المُنسِّق الوطني تتضمن بيانًا بالإنجازات المنشودة.
- إرسال تقرير سنوي إلى المُنسِّق الوطني باستخدام نموذج معد لهذا الغرض، وتسليمه في الموعد المحدَّد.
- المشاركة في مسابقة أو مشروع أو حملة عالمية أو إقليمية تقترحها اليونسكو.
- المشاركة في نشاط وطني مناسب يقترحه المُنسِّق الوطني كل سنة دراسية.
- الاحتفال بيومين على الأقل في كل عام دراسي من الأيام الدولية التي حدَّدتها الأمم المتحدة؛ حيث تختار المدرسة هذه الأيام من رزنامة شبكة اليونسكو

للمدارس المُنتسبة المتاحة على المنصة الإلكترونية، على أن يشارك جميع أعضاء مجتمع المدرسة في هذه الاحتفالات.

- وضع لافتة خارج المدرسة تشير إلى عضوية المدرسة في شبكة المدارس المُنتسبة لليونسكو، وفقًا للتعليمات التي يُحدِّدها المُنسِّق الوطني.
- إطلاع المجتمع المدرسي على المعلومات المتعلقة بعضوية المدرسة في شبكة المدارس المُنتسبة لليونسكو من خلال اجتماعات الموظفين والآباء والطلاب، والملصقات، وموقع المدرسة على شبكة الإنترنت.
- تحديث المعلومات الواردة عن المدرسة (على سبيل المثال: بيانات الاتصال/ الإحصاءات/ الأنشطة) على المنصة الإلكترونية لشبكة المدارس المُنتسبة لليونسكو مرتين على الأقل في السنة.

وتمتد العضوية في الشبكة لمدة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، طبقًا لما يُحدِّده المُنسِّق الوطني، ويجوز تجديد العضوية في الشبكة بشرط استيفاء شروط الانتساب، وفي حالة عدم استيفاء هذه الشروط فسيطلب المُنسِّق الوطني من اليونسكو إنهاء عضوية المدرسة في الشبكة.

وقد كان لمصر دور في نشأة المدارس المُنتسبة لليونسكو؛ حيث كانت مصر من أوائل الأعضاء التي انضمت إلى شبكة المدارس المُنتسبة لليونسكو عام ١٩٥٨، ومنذ ذلك الحين وأعداد المدارس المُنتسبة في مصر في زيادة بمعدل (١٢٠) مدرسة. وهناك أشكال جديدة ومتعددة للمدارس المُنتسبة لليونسكو، وتسعى هذه المدارس إلى إنجاز أنشطة حول واحد أو أكثر من موضوعات الدراسة (الاهتمامات الدولية، ودور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والتربية من أجل التنمية المُستدامة، والسلام، وحقوق الإنسان)؛ ومن أبرز هذه الأنشطة: المسابقات، المؤتمرات، الاحتفال بالأيام العالمية، اللقاءات المحلية والإقليمية والدولية، المشروعات الخاصة بتعزيز ثقافة

السلام، المشروعات الخاصة بالتنمية المستدامة، المشروعات الخاصة بالحفاظ على التراث الثقافي والعلمي، حماية تراث مصر ومواقعها الأثرية، المشروعات الخاصة بالحفاظ على البيئة، غرس مبدأ الديمقراطية وحقوق الأنسان، غرس مفاهيم التفاهم والسلام والتعاون الدولي في عقول الأجيال، دعم مبادئ حقوق المرأة والطفل، دعم مبادئ ومهارات الحوار المشترك بين الثقافات، الإلمام بقضايا العالم ودور منظمة الأمم المتحدة في معالجتها، القيام بمشروعات وحملات عالمية للدعوة للسلام، فهم ضرورة التعاون الدولي، تنمية القدرة على الاتصال بالآخر، نشر الوعي بين الأجيال في مدارسهم بكيفية التعامل مع الآخر، إعداد الشباب لمواجهة تغيرات العصر، تنمية قدرة واستعداد الفرد للإسهام في مشكلات مجتمعه، إضفاء البعد الدولي على التربية في جميع مراحلها (العزازي، عبد الله، ٢٠٢١).

(٢) إسهامات التعاون الدولي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

أ. مشروع التكنولوجيا لتحسين الأداء التعليمي Technology for Improved Learning Outcomes (TILO)

هو برنامج مُصمَّم لتحسين جودة التعليم والتعلم، وكذلك الإدارة المدرسية من خلال الاستخدام الفعَّال للتكنولوجيا في المدارس بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية؛ حيث تعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وفريق مشروع "التكنولوجيا وتحسين الأداء التعليمي" بشكل وثيق مع وزارة التربية والتعليم ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومع القطاع الخاص وبعض عناصر المجتمع في سبع محافظات؛ لتوظيف التكنولوجيا في أنشطة تطوير التعليم المدرسي؛ بما يعود بالنفع على المجتمع من خلال تحسين نتائج تعلم الطلاب. وامتدت المدة الزمنية للمشروع من سبتمبر ٢٠٠٧ إلى سبتمبر ٢٠١١، وهدف المشروع إلى تحسين جودة التعليم والتعلم من خلال الاستخدام الفعَّال للتكنولوجيا في العملية التعليمية، وقد تم توزيع المدارس المشاركة في المشروع

على النحو التالي (Ministry of Education, National Center for Educational Research and Development& UNESCO, 2014, pp. 158,159):

- (١٨٦) مدرسة ابتدائية في سبع محافظات؛ هي: القاهرة، والإسكندرية، والفيوم، وبني سويف، والمنيا، وقنا، وأسوان.
- (٨٥) مدرسة إعدادية تجريبية سيتم تحويلها إلى مدارس ذكية في محافظات: القاهرة، وحلوان، والجيزة، و٦ أكتوبر، والإسكندرية، وبني سويف، والفيوم.

وتم تحديد المكونات الرئيسة للمشروع على النحو التالي (USAID Egypt, 2009, p.1):

المكون ١: تحسين جودة التدريس والتعلم وإدارة تكنولوجيا المعلومات في المدارس المُستهدفة.

المكون ٢: إنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص؛ لدعم أهداف المشروع وغيرها من تدخلات تكنولوجيا التعليم المبتكرة.

المكون ٣: بناء القدرات من أجل الإدارة الفعَّالة لتكنولوجيا التعليم على جميع مستويات إدارة التعليم العام.

المكون ٤: نظام المراقبة والتقويم الذي يُحدِّد مدى تأثير أنشطة المشروع على التحسينات في التدريس والتعلم والإدارة في المدارس المُستهدفة.

ب. مشروع المدارس التنافسية:

تم تنفيذ المشروع بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ويهدف المشروع إلى زيادة مهارات الطلاب في استخدام تكنولوجيا المعلومات؛ لاكتساب مهارات البحث العلمي للوصول إلى المستوى العالمي من خلال

ما يلي (Ministry of Education, National Center for Educational Research and Development & UNESCO, 2014, p. 171):

- تأهيل المعلمين من خلال دمج تكنولوجيا المعلومات في المناهج الدراسية لتحسين طرائق التدريس.
- تحويل المدرسة إلى مركز تعليمي مجتمعي.

ج. **مشروع الجيل الرقمي** Digital Generation:

هو مشروع تدعمه الوكالة الألمانية للتعاون الدولي German Corporation for International Cooperation (GIZ)، وتتمثل رسالة الجيل الرقمي في دعم المعنيين في مجال التعليم في النظم البيئية الرقمية في (٣٣) دولة أفريقية شريكة فيما يتعلق بتعزيز المهارات الرقمية بين الأطفال والشباب. ويُركِّز المشروع الأفريقي على آلية التمويل القائمة على الطلب (دعوة مفتوحة لتقديم المقترحات) مع الخدمات الاستشارية للشركاء. ويُشجِّع التبادل الإقليمي تطوير الشبكات الأفريقية للمهارات الرقمية بين الوزارات الأفريقية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وضمن نطاق هذه الرسالة يسعى الجيل الرقمي إلى التحول الرقمي لقطاع التعليم على المستويين القطري والإقليمي، ويركز المشروع في المقام الأول على التعليم الأساسي، وقد يتم دعم المشاريع المتعلقة بالتدريب التقني والمهني في حالات استثنائية ولكن يجب أن يكون لها ارتباط قوي بقطاع التعليم الأساسي، ويدعم المشروع– على سبيل المثال لا الحصر– الأنشطة التالية (German Corporation for International Cooperation (GIZ), 2024, pp.3,4):

- تخطيط قطاع التعليم فيما يتعلق بالتحول الرقمي للنظام البيئي للتعليم.
- توفير تدريب المعلمين على المهارات الرقمية.
- التدريب أثناء العمل أو دورات التعلم المختلط للموظفين الرئيسيين بالوزارات المعنية أو المعلمين أو منظمات المجتمع المدني.

- العمل على تأييد المجتمع المدني من أجل التحول الرقمي الشامل لقطاع التعليم.
- التعاون مع القطاع الخاص لتعزيز المهارات الرقمية.

وتجدر الإشارة إلى أن مصر تُعد من البلدان الأفريقية المؤهلة لتقديم الأفكار والمقترحات والحصول على أموال من مشروع الجيل الرقمي.

د. مشروع الاتحاد الأوروبي:

يتمثل الهدف الاستراتيجي للمشروع في إدخال أساليب التعليم والتعلم الحديثة واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ للوصول إلى تعلم الحاسب والتعلم من خلال الحاسب، وتتولى وزارة التربية والتعليم والاتحاد الأوروبي تنفيذ مشروع شبكة من المدارس المطوَّرة بالتعليم الأساسي في المدارس الابتدائية والإعدادية؛ لزيادة عدد الساعات المخصَّصة لتفاعل الطالب مع الحاسب، بما يجعله قادرًا على تعلُّم مهارات الحاسب، والتوسع الكبير في عدد أجهزة الحاسب الآلي واستخدامه في العملية التعليمية للاقتراب من مستوى أقرانه في دول العالم المتقدم. ويهدف المشروع إلى ما يلي (وزارة التربية والتعليم، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، اليونسكو، ٢٠١٤، ص ١٩٢):

- إدخال التكنولوجيا وتطبيقاتها في العملية التعليمية لعدد (١١٥٠) مدرسة.
- استخدام التكنولوجيا بشكل فعَّال في الفصول الدراسية/ المدرسة من أجل تحسين مستوى التعليم.
- تعزيز فرص مشاركة الطلاب باستخدام تكنولوجيا المعلومات.
- تشجيع المعلمين على العمل بشكل تعاوني، وحل المشكلات، والمشاركة في التقويم.
- تطبيق المعايير القومية المصرية في مجال تكنولوجيا المعلومات.

(٣) إسهامات التعاون الدولي في مجال التنمية المهنية للمعلمين:

أ. مشروع المدارس المفتوحة المدعَّمة بالتكنولوجيا:

يهدف المشروع إلى إنشاء مركز للتعليم عن بُعد بالأكاديمية المهنية للمعلمين، ووضع إطار كفاءة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمعلمين في سياقه، وتطبيقه من قِبل وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، وإنشاء منصة لتدريب الكوادر التعليمية، وتمكين المعلمين والمديرين والمشرفين من استخدام التكنولوجيا والمحتوى الرقمي في التدريس لدعم التعليم المدمج أو التعليم عن بُعد، وتعزيز القدرات المؤسسية للكوادر العاملة في مركز التعليم عن بُعد، فضلًا عن إنشاء مجتمع الممارسة على المنصة لمشاركة المعرفة والخبرة وأفضل الممارسات، وإنشاء مكتبة رقمية لمصادر المعرفة والمواد التدريبية، بالإضافة إلى ترجمة مصادر المعرفة المختلفة ذات الصلة ومواد التدريب (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٢١أ؛ وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠٢٢؛ عزت، نجلاء، ٢٠٢٣).

وسيُسهم هذا المشروع في الارتقاء بأداء المعلمين في مصر والدول المختلفة، خاصةً وأن نظام التعليم الجديد (٢.٠) يؤكد على دمج التكنولوجيا في العملية التعليمية، من خلال توفير مصادر التعلم الرقمية المتعددة، ومنصات التعلم؛ مما يسهم في إتاحة التعليم للجميع وتحقيق جودة التعليم والوصول لطالب يجيد التعامل مع التكنولوجيا الرقمية. ونظرًا للدور المهم للمعلم، فلا تطوير حقيقي بدون الارتقاء بأداء المعلم؛ حيث يتحول دور المعلم من مقدِّم للمعلومات إلى مُوجِّه لمصادر التعلم الرقمية المتعددة ومُيسِّر للعملية التعليمية، ومساعدة كل طالب للوصول لتعلم جيد (وزارة التربية والتعليم،٢٠٢١أ).

وقد حقَّق المشروع النتائج التالية (UNESCO, 2022):

- تم توطين إطار كفاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمعلمين وفقًا لسياق واحتياجات مصر، وكذلك مراجعة آليات إدارة برامج تدريب المعلمين طبقًا لذلك، وإنشاء مستودع/ مكتبة رقمية للمواد التدريبية التي تم تكييفها وفقًا للسياق المصري على أساس إطار الكفاءات.
- تم تنفيذ دورات تدريبية لبناء القدرات في مجال دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الممارسات المهنية، وأيضًا ورش عمل لبناء القدرات بشأن إنشاء محتوى التعلم الرقمي المتعلِّق بالتدريس. وسيقوم المشروع بتمكين معلمي وطلاب المدرسة الثانوية(الصفوف ٩، ١٠)، وتحسين نتائج طلاب المدرسة الثانوية في نظام التعليم بمدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات Science, Technology, Engineering and Mathematics (STEM) من خلال تثبيت تقنية نظام المدرسة المفتوحة المدعومة بالتكنولوجيا، وسوف يدعم المشروع تنفيذ المبادرة الوطنية الجديدة للكتب المدرسية الرقمية لجميع طلاب المدارس الابتدائية والثانوية.
- تم وضع إطار مؤسسي لمركز التعلم عن بعد، وإجراء بناء قدرات لموظفي المركز، وتجهيز المركز بالأجهزة التكنولوجية.
- تم نشر أفضل الممارسات في التعلم عن بعد، والموارد التعليمية المفتوحة لتعزيز رؤية المركز الوطني للتعلم عن بعد.
- تم إنشاء منصة للتنمية المهنية للمعلمين على الإنترنت، واستخدامها في التنمية المهنية المستمرة للمعلمين من خلال منتدى "مجتمع الممارسة"؛ بهدف تبادل المعرفة والخبرة وأفضل الممارسات بين المعلمين.

ب. مشروع دعم إصلاح التعليم في مصر:

قرَّر المجلس التنفيذى للبنك الدولي دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الشاملة لتطوير التعليم قبل الجامعي في مصر بقيمة نصف مليار دولار، وهدف المشروع- ضمن أهداف أخرى- إلى إنشاء نظام للتنمية المهنية المستمرة، ووضع نظام جديد لتدريب المعلمين الجدد والقيادات التربوية والموجِّهين كأساس لتوفير كوادر عالية وكفاءات ماهرة متحمِّسة للعمل. واشتمل المكون الثاني للمشروع على الارتقاء بفاعلية المعلمين والمديرين التربويين؛ ولتحقيق ذلك استهدف المشروع تدريب مليوني معلم ومدير وموجِّه ضمن الإطار الجديد للسلوكيات المهنية المستمرة للمعلمين(البنك الدولي، ٢٠١٨، ص ٢؛ البنك الدولي ٢٠٢٤؛ The World Bank, 2023).

ج. نشاط تعليم المعلمين في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات STEM Teacher Education and School Strengthening Activity (STESSA)

هو عقد مدته سبع سنوات بقيمة (٢٤) مليون دولار بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وهو امتداد للعمل مع مدارس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في مصر، ويُمثِّل مشروعين مترابطين في مشروع واحد؛ أحدهما: توجيه ودعم توسيع نموذج مدارس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات الأصلي إلى (٢٧) مدرسة للعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بواقع مدرسة واحدة في كل محافظة في مصر. والمشروع الموازي هو دعم تطوير برامج متكاملة لمعلمي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في خمس جامعات حكومية، بما في ذلك درجة البكالوريوس لمدة أربع سنوات في تدريس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ودبلومات ما بعد البكالوريوس في القيادة والتدريس في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (The 21st Century Partnership for STEM Education, 2018).

ويهدف نشاط تعليم معلمي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STESSA) إلى (World Education, 2024): (أ) بناء علاقة قوية بين تعليم معلمي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ومدارس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات من أجل العمل كنظام تعليمي واحد (ب) الحفاظ على برنامج تعليم معلمي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) عالي الجودة؛ و(ج) إضفاء الطابع المؤسسي على نظام تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

وتُعد شراكة القرن الحادي والعشرين لتعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات The 21st Century Partnership for STEM Education (21PSTEM) هى الشريك المُنفِّذ للمشروع، وتمتد مدة المشروع من أبريل ٢٠١٨ حتى أبريل ٢٠٢٥ (وزارة التعاون الدولي، ٢٠٢٣، ص ٤٣٣؛ United States Agency for International Development, 2022, p.2).

د. مشروع التعلُّم في السنوات الأولى:

هو منحة مباشرة مُقدَّمة للحكومة المصرية من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتمويل منصة افتراضية للتنمية المهنية للمعلمين، وصياغة المحتوى لتدريب (١,١) مليون معلم في مصر على مستوى الجمهورية، وذلك كجزء من خطة إصلاح منظومة التعليم (٢.٠)، واتجاه وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني إلى التحول الرقمي لتدريب المعلمين عبر الإنترنت، والشريك المنفِّذ للمشروع هو وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، وتراوحت مدة المشروع من سبتمبر ٢٠١٧ حتى أبريل ٢٠٢٣، وإجمالي التكلفة التقديرية للمشروع ١٠ مليون دولار (United States Agency for International Development, 2022, p.2).

هـ. مشروع التعليم للمستقبل:

هو أحد المشروعات التي قامت بها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لدعم تطوير التعليم قبل الجامعي في مصر، ويهدف المشروع إلى تصميم وإطلاق ومتابعة منظومة التنمية المهنية للمعلمين من خلال الشراكة مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في تصميم أولى معايير متطلبات التنمية المهنية المُستدامة للمعلمين في مصر؛ بحيث تُحدَّد المهارات والكفاءات التي يحتاجها جميع معلمي المرحلة الابتدائية لتحقيق أقصى درجات النجاح. كما يقوم البرنامج بتطوير نموذج شهادات اعتماد المعلم، ووضع نظام للحوافز يُكافئ المعلمين طبقًا لمؤشرات أدائهم، والشريك المُنفِّذ للمشروع هو مركز تطوير التعليم Education Development Center، وتراوحت مدة المشروع من يونيو ٢٠٢٠ حتى مايو ٢٠٢٤؛ وإجمالي التكلفة التقديرية للمشروع (١٥,٨) مليون دولار (United States Agency for International Development, 2022, p.2).

و. مبادرة التميُّز للمعلمين:

يهدف هذا المشروع إلى تحسين جودة إعداد المعلمين في الجامعات الحكومية المصرية؛ بحيث يتمتع معلمو المدارس الابتدائية – حاليًا أو في المستقبل – بالمهارات اللازمة لتحسين جودة تعلم الطلاب، وتعزيز سبل تنفيذ خطة إصلاح التعليم التي تقوم بها وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني (United States Agency for International Development, 2023, p.6).

ويقوم المشروع بالأنشطة التالية (Education Development Center, 2024)**:**

- التعاون لدعم مراجعة مناهج ما قبل الخدمة وأثناء الخدمة لبرامج البكالوريوس في كليات التربية المصرية؛ من أجل تأهيل المعلمين الحاليين والمستقبليين لتطبيق أساليب التدريس التجريبية القائمة على الممارسة في الفصل الدراسي.
- تطوير قدرات موظفي الحكومة المصرية من: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والمجلس الأعلى للجامعات؛ للتعاون فيما بينهم في تخطيط وإدارة وتكييف برامج إعداد المعلمين.

وتعمل هذه المبادرة على إدخال برامج متخصِّصة للحصول على درجات البكالوريوس والدراسات العليا لمعلمي الصفوف الابتدائية في خمس عشرة جامعة حكومية مصرية، والشريك المُنفِّذ للمشروع هو مركز تطوير التعليم Education Development Center، وتتراوح مدة المشروع من أبريل ٢٠٢٢ حتى مارس ٢٠٢٧، وإجمالي التكلفة التقديرية (٤٩,٥) مليون دولار (United States Agency for International Development, 2022, p.2).

ز. تدريب المعلمين من خلال مذكرة تفاهم بين وزارة التربية والتعليم وهيئة كير الدولية:

وقَّعت وزارة التربية والتعليم مُذكِّرة تفاهم مع "هيئة كير الدولية في ديسمبر ٢٠٢٠؛ للإسهام في تدريب المعلمين بالتعليم العام والفني على أحدث طرق التعليم، انطلاقًا من إيمانها بأن المعلم يُعد العمود الفقري للعملية التعليمية، ويجب أن يكون مستعدًا بصفة مستمرة للتطوير، وتستهدف الوزارة من خلال المذكِّرة ما يلي (مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٢، ص ٤٩):

- تحقيق أهداف التنمية المُستدامة للمعلمين.

- تطوير منظومة التعليم في مصر.
- الاهتمام بالمعلمين وتدريبهم؛ لتحقيق الأهداف المرجوَّة من العملية التعليمية.
- إتاحة التدريبات المختلفة؛ للإسهام في تأهيل الكوادر، وبناء القدرات للمعلمين والإداريين في البرامج التدريبية المختلفة.

ح. برنامج تدريب المعلمين على أنشطة التوكاتسو:

تُركِّز خطة عمل مشروع المدارس المصرية اليابانية على تدريب المعلمين وإدارة المدرسة على أنشطة "التوكاتسو"، بالإضافة إلى عقد ندوات مشتركة بين المدارس المصرية اليابانية والمدارس الحكومية القائمة التي تقوم بتطبيق أنشطة التوكاتسو لرفع كفاءة هيئة التدريس (وكالة أنباء الشرق الأوسط، ٢٠٢١).

ويُقدِّم خبراء التعليم في جايكا المشورة والدورات التدريبية للمعلمين المصريين حول المعرفة اللازمة للتعليم على الطريقة اليابانية. ومنذ إطلاق البرنامج سافر الآلاف من المعلمين ومديري المدارس إلى اليابان؛ للحصول على الخبرة، وإلقاء نظرة مباشرة على المدارس اليابانية. وتتعاون جايكا أيضًا مع وزارة التربية والتعليم لإنشاء نظام توكاتسو للتدريب؛ يقوم بتدريب المعلمين على دمج أساليب توكاتسو التعليمية على الطريقة اليابانية وبناء الشخصية في المناهج الوطنية المصرية. ومن المخطَّط إنشاء (١٠٠) مدرسة يابانية في مصر بحلول عام ٢٠٢٥، سيكون بعضها مدارس حكومية قائمة بالفعل سيتم تحويلها إلى مدارس تعمل بنظام التعليم الياباني، وتُخطِّط الوزارة للوصول في نهاية المطاف إلى (٥٠٠) مدرسة يابانية في جميع أنحاء البلاد؛ مع التركيز على المحافظات التي تعاني من كثافة الفصول الدراسية (Enterprise, 2022).

وقد تم اعتماد أول فريق مصري لأنشطة التوكاتسو وفق إجراءات محدَّدة ومنهجية علمية، وهو ما يُعد إجراءً فريدًا من نوعه لمصر، ونقلة لأي دول تسعى إلى تطبيق أنشطة التوكاتسو. ومن الأهداف المهمة لإجراءات اعتماد هذا الفريق الحد من الاجتهادات غير المُنظَّمة سواء من الأفراد أو المؤسسات، والتي يقوم بها أفراد غير مؤهلين للحديث عن أنشطة التوكاتسو. واحتفلت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) بتسليم الشهادات للدفعة الأولى من الفريق المُعتمد لتطبيق أنشطة التوكاتسو اليابانية. ومن منطلق الحفاظ على فلسفة وهوية الأنشطة اليابانية، تم الاتفاق مع منظمة الجايكا على التعاون من أجل استصدار شهادات مُعتمدة للقائمين على تقديم أنشطة التوكاتسو، وذلك للمرة الأولى في العالم. وستؤهِّل هذه الشهادة حاملها للعمل في أنشطة التوكاتسو، والتدريب عليها وتأهيل العاملين بها ليمارسوها بمهنية في مصر على كافة مستوياتها؛ لتمتد في المستقبل لتشمل المسئولين عن تطبيق أنشطة التوكاتسو أو المدارس التي بها أنشطة التوكاتسو أو المعلمين العاملين بتلك المدارس (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٢١ب).

ط. مشروع المناهج وطرق التدريس الرقمية:

يقوم معهد جوته الألماني بالقاهرة بدعم الجهود التي تبذلها وزارة التربية والتعليم المصرية لإصلاح النظام التعليمي؛ من خلال تقديم تدريب عبر الإنترنت لمعلمي المدارس في مشروع "المناهج وطرق التدريس الرقمية"، ويتم تأهيل المدربين ناقلي الخبرة لقيادة عملية التدريب. ويتم تعليم المعلمين المشاركين الأدوات المنهجية المناسبة؛ بهدف تعزيز الإبداع والابتكار لدى الطلاب. ويهدف المشروع إلى تعزيز نظام تعليمي موجَّه نحو المهارات، بالإضافة إلى تأهيل المعلمين للعمل بطرق التدريس الحديثة، وبصفة خاصة بعد أن بدأت وزارة التربية والتعليم المصرية عام ٢٠١٨ عملية الإصلاح "التعليم

٢٠٢٠"؛ وما تبعه من تغيير طرائق التدريس والامتحان بشكل جذري باستخدام الوسائط الرقمية في عملية التدريس. وهنا برزت الحاجة إلى كوادر تتمتع بالخبرة اللازمة في التعليم الرقمي وطرق التدريس الحديثة ليقوموا بتدريب المعلمين في هذه المجالات، وقد استجاب معهد جوته بالقاهرة لهذه الحاجة من خلال تقديم سلسلة تدريبية عبر الإنترنت حول طرق التدريس الحديثة في التخصصات المختلفة، وتدريب المعلمين على التعليم الرقمي(Goethe-Institut Cairo, 2024).

ط. تدريب المعلمين من خلال التعاون بين وزارة التربية والتعليم وبعض المؤسسات العالمية:

نظَّمت وزارة التربية والتعليم– ممثَّلة في مركز تطوير المناهج– بالتعاون مع الإدارة المركزية للتعليم الأساسي، وعدد من المؤسسات العالمية تدريبات لمعلمي الصف الرابع الابتدائي على المنهج الجديد، من خلال شبكة الفيديو كونفرانس، بجميع أنحاء الجمهورية في الفترة من ٢٥ سبتمبر وحتى ٦ أكتوبر ٢٠٢١؛ وذلك ضمن خطة الوزارة استعدادًا للعام الدراسي ٢٠٢١/٢٠٢٢. واستهدفت التدريبات ما يقرب من (٨٠) ألف معلم على النحو التالي(مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢٢، ص ٥٠):

- تدريب المعلمين في تخصصات الرياضيات والعلوم بالتعاون مع "مؤسسة ديسكفري".
- تدريب معلمي الدراسات الاجتماعية والمجالات المهنية بالتعاون مع شركة "ناشيونال جيوجرافيك" وخبراء مركز المناهج.
- تدريب معلمي الحاسب الآلي، وإخصائيي التطوير الذين كُلِّفوا بتدريس مادة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- شرح محاور وأهداف مُخرجات التعلم.
- تنظيم محاضرات تدريبية للمعلمين حول أنشطة "التوكاتسو" بحضور وفد ياباني، وبالتعاون مع المدارس المصرية اليابانية.
- شرح كيفية التعامل مع بنك المعرفة المصري، والمنصات الإلكترونية التي أطلقتها وزارة التربية والتعليم.

(٤) إسهامات التعاون الدولي في مجال الاهتمام بالتعليم المجتمعي:

أ. نموذج التعليم المجتمعي:

تدعم اليونيسف وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في مصر منذ ١٩٩٢، لدعم حصول الأطفال الأكثر تهميشًا وحرمانًا على فرص التعليم؛ وذلك من خلال اعتماد وتوسيع نطاق نموذج التعليم المجتمعي، والذي يستهدف الأطفال غير المقيدين بالمدارس في المناطق المحرومة من وصول الأطفال فيها للتعليم الابتدائي الحكومي. والمدرسة المجتمعية هي مدرسة مُكوَّنة من فصل أو فصلين تقدِّم خدمات تعليمية جيدة عبر منهج متعدد الدرجات، مع التركيز على ضمان حصول الفتيات على فرص مكافئة. ويتلقى معلمو التعليم المجتمعي تدريبًا على تدريس المناهج والأساليب المعتمدة على مشاركة الطلاب، ويقوم هذا النموذج على شراكة ثلاثية بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية؛ حيث توفِّر الوزارة الرواتب والكتب المدرسية والإشراف على المعلمين والصرف الصحي وخدمات الصحة الأساسية. وتتولى المنظمات غير الحكومية مسئولية تحديد المواقع والأطفال غير المقيدين بالمدارس، كما توفِّر الدعم للمجتمعات المحلية المسئولة عن توفير الصيانة للمدارس، بالإضافة إلى الإدارة الشاملة للمدرسة. وتعاونت يونيسف مع الهيئة القومية لضمان جودة التعليم

والاعتماد في وضع المعايير المصرية المتعلقة بضمان جودة واعتماد مدارس التعليم المجتمعي؛ بهدف تحسين نوعية التعليم في هذه المدارس (Unicef, 2017).

ب. المدارس الصديقة للفتيات:

أُنشئت المدارس الصديقة للفتيات بموجب مبادرة تعليم الفتيات عام (٢٠٠٠)، وقد بدأ تنفيذ المبادرة عام (٢٠٠٣)؛ من خلال تخصيص الحكومة المصرية مبلغ مالي (١٥٧) مليون جنيه بالإضافة إلى (١٣,٥٦) مليون دولار؛ بالشراكة مع عدد من منظمات المجتمع المحلي ومنظمات الأمم المتحدة تحت رعاية اليونيسف. وهذه المدارس مجانية بالكامل، فالأسر ليست مُلزمة بدفع الرسوم المدرسية أو تكاليف الأدوات المدرسية. علاوة على ذلك، فإن الوجبة التي تتناولها الفتاة في المدرسة وكذلك الحصة التموينية التي تأخذها معها إلى منزلها، من الأمور الجيدة لحث الأسر على إرسال بناتهم إلى المدرسة (Ministry of Education, National Center for Educational Research and Development& UNESCO, 2014, p. 49).

ج. برنامج لايف "تحسين التعليم للجميع" "التعليم الشامل":

يعتمد برنامج لايف "تحسين التعليم للجميع" على مفهوم التعليم الشامل، وهو منهج متكامل يُعزِّز توفير بيئة تعليمية صديقة للأطفال في مدارس التعليم المجتمعي، بما فيهم الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة والفتيات. ويتحقق ذلك من خلال احترام الاختلافات والتباين في مناهج التدريس، وبيئة تعليمية آمنة ومحفِّزة، ومقررات دراسية مرنة ومنفتحة، وبمشاركة الوالدين، وتكيف سياسات واستراتيجيات المدارس، كما يشمل تعزيز القيادة المدرسية وتدريب المعلمين وتوفير المواد التعليمية، ودعم نظم الإشراف والرقابة والتقييم. وتهدف تدابير التعليم الشامل إلى تعزيز قدرة وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني على تخطيط وتنفيذ إصلاحات التعليم المجتمعي على المستوى المحلي. ومن أبرز النتائج

التي حقَّقها برنامج لايف "تحسين التعليم للجميع"؛ تزويد (١٨١) مدرسة ابتدائية حكومية في محافظات الإسكندرية وأسيوط والقاهرة ودمياط والغربية ومطروح وسوهاج بغرف مجهَّزة ومواد تدريب كافية لدمج (١٩٤٣) طفلًا من ذوي الاحتياجات الخاصة، كما تلقى (١٧٦٥) من المعلمين والإخصائيين الاجتماعيين والنفسيين والنُظَّار ونوابهم تدريبًا على مهارات التعليم الشامل (Unicef, 2017)..

د. مشروع قرية متعلِّمة:

تُنفِّذ جمعية الصعيد للتربية والتنمية مشروع "قرية متعلِّمة" بالتعاون مع اليونيسف، وبتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ويهدف المشروع إلى دعم العملية التعليمية للأطفال في المرحلة الابتدائية، بالإضافة إلى الملتحقين بالتعليم المجتمعي ومحو أمية السيدات(خاصة أمهات طلاب المدارس المجتمعية)؛ وذلك بإكسابهن مهارات القراءة والكتابة اللازمتين لضمان استمرارية عملية التعلم والتطوير الذاتي لهن ولأبنائهن. ويعمل المشروع من خلال استراتيجية الدعم الفني المتبادل، وذلك عبر عدة شراكات مع وزارة التربية والتعليم، ووزارة التضامن الاجتماعي، والهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وبعد نجاح الجمعية في إدارة المشروع في (٢٧٠) قرية بمحافظة أسيوط. و(١٩٩) قرية في سوهاج، تم تكليف الجمعية بالعمل في (١٦٠) قرية بالمنيا، بدأ العمل بها منذ يناير ٢٠٢١(جمعية الصعيد للتربية والتنمية، ٢٠٢٤).

(٥) إسهامات التعاون الدولي في مجال رعاية ذوي الهمم:

أ. برنامج "التوسع في الحصول على التعليم والحماية للأطفال المعرَّضين للخطر في مصر":

يُعد عام ٢٠١٨ عامًا لذوي الإعاقة، وهو ما يعكس التأكيد على التزام الحكومة المصرية بألا تدَّخر جهدًا لدعم الدمج الكامل للأطفال ذوي الإعاقة. كذلك تدعم الخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٣٠ زيادة فرص الحصول على التعليم لأكثر الأطفال ضعفًا والمستبعدين اجتماعيًا من خلال توفير التعليم الدامج. وحتى عام ٢٠١٨، وفي إطار برنامج "التوسع في الحصول على التعليم والحماية للأطفال المعرضين للخطر في مصر" بدعم من منظمة اليونيسف، تم تجهيز (٥٥) مدرسة في محافظات: الإسكندرية وسوهاج والغربية ومطروح؛ لاستيعاب جميع أساليب التعلم وتوفير تعليم جيد لجميع الأطفال. ويشمل ذلك التعرُّف على الطلاب الذين يعانون من صعوبات في التعلم من خلال استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات، وتحسين معارف ومهارات المعلمين، وتوفير الوسائل التعليمية المناسبة، والوفاء بمعايير إمكانية الحصول على التعليم. وفي ٢٨ مايو ٢٠١٨ احتفل الاتحاد الأوروبي والحكومة المصرية، مُمثَّلة في وزارة التربية والتعليم ومحافظة الإسكندرية، بتأهيل الدفعة الأولى من المدارس الدامجة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف). ويهدف برنامج "التوسع في الوصول إلى التعليم والحماية للأطفال المعرَّضين للخطر في مصر" الذي يستمر على مدار خمسة أعوام من (٢٠٢٠-٢٠٢٥) إلى تأهيل (٢٠٠) مدرسة ابتدائية حكومية لتلبية احتياجات حوالي (٦٠٠٠) طفل من ذوي الاحتياجات الخاصة. وعلاوة على ذلك؛ سوف يستفيد (١٠٠) ألف طفل من التعليم الجيد ومن توفير بيئة أكثر ملاءمة للأطفال في المدارس المُستهدَفة. ويؤدي التوسع في النموذج المدرسي الدامج -الذي وضعته وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني بالتعاون مع يونيسف والذي يُموِّله الاتحاد الأوروبي-

إلى توفير فرص أفضل للحصول على تعليم جيد لجميع الأطفال، وخاصة الأطفال ذوي الإعاقات البسيطة، وكذلك الأطفال الأكثر تهميشًا؛ حيث يواجه الأطفال ذوو الإعاقة أشكالًا متعددة من التمييز تؤدي إلى استبعادهم من المجتمع والمدرسة، فضلًا عن الافتقار إلى الموارد اللازمة لاستيعابهم، وهو ما يُشكِّل تحديات كبيرة أمام هؤلاء الأطفال للوصول إلى التعليم. وقد تم إنشاء شراكات مع بعض الجامعات المصرية؛ مثل: جامعة عين شمس، وجامعة الإسكندرية، وجامعة الزقازيق؛ لدعم التنمية المهنية للمعلمين والإداريين على مستوى المدارس والمديريات والمحافظات (منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، ٢٠١٨).

يتضح من خلال العرض السابق إسهامات التعاون الدولي لدعم التعليم قبل الجامعي في مصر في العديد من المجالات؛ سواء فيما يتعلق بإتاحة التعليم من خلال إنشاء المدارس، أو ما يتعلق بجودة التعليم من خلال تحسين جودة إعداد المعلمين، وتطوير المناهج الدراسية، والتوسع في إنشاء المدارس المصرية اليابانية ومدارس المتفوقين في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ودمج التكنولوجيا في العملية التعليمية، بالإضافة إلى التوسع في نماذج التعليم المجتمعي، وكذلك التوسع في النموذج المدرسي الدامج بهدف توفير فرص أفضل للحصول على تعليم جيد لجميع الأطفال، وخاصة الأطفال ذوي الإعاقات البسيطة، والأطفال الأكثر تهميشًا.

خامساً: الدراسة الميدانية:

تمثلت الدراسة الميدانية فيما يلي:

أداة الدراسة الميدانية:

اعتمدت الدراسة على استطلاع رأى موجَّه لبعض الخبراء من أساتذة الجامعات والمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية؛ وشمل: المدرسين، والأساتذة المساعدين، والأساتذة.

عينة الدراسة:

شملت عينة الدراسة مجموعة من الخبراء من أساتذة الجامعات والمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ووصل عدد المستجيبين إلى (١٨٠) مستجيبًا من الذكور والإناث، ويُبين جدول (١) توزيع العينة تبعًا لمتغيرات الدراسة.

جدول (١)

توزيع العينة تبعًا لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة		العينة	النسبة
النوع	الذكور	٥٢	% ٢٨.٩
	الإناث	١٢٨	% ٧١.١
جهة العمل	الجامعات	٨٤	% ٤٦.٧
	المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية	٩٦	% ٥٣.٣
متغيرات الدراسة		العينة	النسبة
الدرجة العلمية	أستاذ	٦٠	% ٣٣.٣
	أستاذ مساعد	٤٨	% ٢٦.٧
	مدرس	٧٢	% ٤٠
الإجمالي		١٨٠	% ١٠٠

يتضح من جدول (١) ارتفاع عدد الإناث مقارنةً بعدد الذكور؛ حيث بلغ عدد الإناث (١٢٨) بنسبة مئوية (٧١.١%)، بينما بلغ عدد الذكور (٥٢) بنسبة مئوية (٢٨.٩%)، ويتضح أيضًا ارتفاع عدد أعضاء الهيئة البحثية بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية مقارنةً بعدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات؛ حيث بلغ عدد أعضاء الهيئة البحثية بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية (٩٦) بنسبة مئوية (٥٣.٣%)، بينما بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات (٨٤) بنسبة مئوية (٤٦.٧%)، كما يتضح أن فئة المدرس قد شملت أكبر عدد من عينة الدراسة؛ حيث بلغت (٧٢) بنسبة مئوية (٤٠%)، يليها فئة الأستاذ؛ حيث بلغت (٦٠) بنسبة مئوية (٣٣.٣%)،

بينما جاءت في المرتبة الأخيرة فئة الأستاذ المساعد؛ حيث بلغت (٤٨) بنسبة مئوية (٢٦.٧%).

أهداف الدراسة الميدانية:

هدفت الدراسة الميدانية تعرُّف استجابات عينة الدراسة حول دور التعاون الدولي في دعم التعليم قبل الجامعي في مصر.

أدوات الدراسة الميدانية وخطوات إعدادها:

لتحقيق الهدف من الدراسة الميدانية؛ تم تصميم استطلاع رأى موجَّه للسادة الخبراء من كليات التربية بالجامعات المصرية المختلفة، والمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية،، وقد مر استطلاع الرأي بالمراحل التالية:

أ- إعداد الصورة المبدئية لاستطلاع الرأي:

تم صياغة هذه الصورة وتنظيم محاورها بالاستعانة بالدراسات السابقة والمشروعات التي قامت بها المنظَّمات والهيئات الدولية لدعم التعليم قبل الجامعي في مصر.

ب- صدق الأداة:

تم قياس الصدق الداخلي لاستطلاع الرأي من خلال ما يلي:

- **الصدق الظاهري:** من خلال عرض الأداة على السادة المحكمين؛ وذلك بهدف تعرُّف ما إذا كانت الأداة تقيس ما وُضعت لقياسه أم لا، وقد أسفر التحكيم عن وجود تعديلات داخل عبارات استطلاع الرأي.

- **الاتساق الداخلي:** وذلك من خلال معامل ارتباط كل مفردة مع محورها والاتساق الداخلي لها، ويوضح جدول (٢) التالي ذلك:

جدول (٢)

معامل ارتباط كل مفردة مع محاور استطلاع الرأى

المحور الأول		المحور الثاني		المحور الثالث	
السؤال	معامل الارتباط	السؤال	معامل الارتباط	السؤال	معامل الارتباط
Q1	**٠.٧١١	Q18	**٠.٥١٧	Q28	**٠.٤٩٣
Q2	**٠.٧٧١	Q19	**٠.٥٥٧	Q29	**٠.٦١٠
Q3	**٠.٨٢٤	Q20	**٠.٦١٩	Q30	**٠.٦٣٧
Q4	**٠.٦٥٥	Q21	**٠.٧٩٨	Q31	**٠.٥٠٦
Q5	**٠.٦٢٧	Q22	**٠.٧٦٦	Q32	**٠.٧٥٤
Q6	**٠.٧٥٢	Q23	**٠.٨٣٠	Q33	**٠.٦٩٣
Q7	**٠.٦٨٧	Q24	**٠.٦١٦	Q34	**٠.٦٦٨
Q8	**٠.٧٩٤	Q25	**٠.٧١٧	Q35	**٠.٥٨٣
Q9	**٠.٦٨١	Q26	**٠.٥٠٤	Q36	**٠.٧٤٤
Q10	**٠.٥٥٢	Q27	**٠.٦٠٧	Q37	**٠.٥٨٣
Q11	**٠.٤٧٥			Q38	**٠.٦٣٩

المحور الأول		المحور الثاني		المحور الثالث	
السؤال	معامل الارتباط	السؤال	معامل الارتباط	السؤال	معامل الارتباط
Q12	**٠.٤١٠			Q39	**٠.٨٥٥
Q13	**٠.٧٣٣			Q40	**٠.٧٤١
Q14	**٠.٧٤٥				
Q15	**٠.٦٩٤				
Q16	**٠.٦٢٦				
Q17	**٠.٧١٠				

* دال عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ** دال عند مستوى دلالة ٠.٠٠١.

يتضح من جدول (٢) أن جميع قيم معاملات الارتباط بين درجة كل مفردة من مفردات استطلاع الرأى والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (٠.٠١)؛ حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط من (٠.٤١٠) إلى (٠.٨٢٤) لمحور إسهامات التعاون الدولي في دعم التعليم قبل الجامعي في مصر، وتراوحت من (٠.٥٠٤) إلى (٠.٨٣٠) لمحور المعوقات التي تحول دون الاستفادة من جهود التعاون الدولي في دعم التعليم قبل الجامعي في مصر، وتراوحت من (٠.٤٩٣) إلى (٠.٨٥٥) لمحور مقترحات تعزيز دور التعاون الدولي في دعم التعليم قبل الجامعي في مصر؛ مما يؤكد الاتساق الداخلي لمفردات استطلاع الرأي.

جـ- حساب ثبات الأداة:

تم حساب ثبات استطلاع الرأى؛ وذلك عن طريق برنامج الرزمة الإحصائية SPSS الإصدار العشرين باستخدام معامل ثبات ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha، ويبين جدول (٣) ثبات الاستطلاع باستخدام طريقة ألفا كرونباخ كالتالي:

جدول (٣)

ثبات استطلاع الرأي بطريقة ألفا كرونباخ

عدد المفردات	قيمة ألفا كرونباخ
٤٠	٠.٩٠

وقد بلغ ثبات استطلاع الرأى (٠.٩٠)؛ وهى نسبة ثبات مرتفعة؛ الأمر الذي يؤكد أن هناك اتساقًا داخليًا لاستطلاع الرأى.

د- الصياغة النهائية لأداة البحث:

بعد الانتهاء من المراحل السابقة تم صياغة استطلاع الرأى بصورة نهائية؛ وذلك على النحو المبين بجدول (٤) التالي:

جدول (٤)

توزيع العبارات على محاور استطلاع الرأي قبل التعديل وبعده

م	محاور استطلاع الرأى	الإجمالي قبل الحذف	الإجمالي بعد الحذف
١	**المحور الأول: إسهامات التعاون الدولي في دعم التعليم قبل الجامعي في مصر**	٢٠	١٧
٢	**المحور الثاني: المعوقات التي تحول دون الاستفادة من جهود التعاون الدولي في دعم التعليم قبل الجامعي في مصر**	١٢	١٠
٣	**المحور الثالث: مقترحات لتعزيز دور التعاون الدولي في دعم التعليم قبل الجامعي في مصر**	١٤	١٣
	المجموع الكلي للعبارات	٤٦	٤٠

إجراءات الدراسة الميدانية:

تم استخدام الطريقة الإلكترونية أثناء تطبيق استطلاع الرأي؛ حيث بلغ عدد الاستطلاعات الإلكترونية (١٨٠)، تم تطبيقها على أعضاء هيئة التدريس في العديد من الجامعات المصرية وأعضاء الهيئة البحثية بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بمصر.

الأساليب الإحصائية المُستخدمة:

تمت الاستعانة ببرنامج الرزمة الإحصائية SPSS الإصدار العشرين، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

أ- معامل الارتباط؛ لقياس الصدق الداخلي لاستطلاع الرأى، ومعامل ارتباط كل مفردة بمحورها.

ب- معامل ألفا كرونباخ؛ لقياس ثبات استطلاع الرأى.

ج- التكرارات والنسب المئوية.

د- حساب المتوسط المُرجَّح بالأوزان النسبية؛ لمعرفة ترتيب العبارات في كل محور من قِبل عينة الدراسة.

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها:

جاءت استجابات عينة الدراسة الميدانية حول دور التعاون الدولي في دعم التعليم قبل الجامعي في مصر على النحو التالي:

جدول (٥)

نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق برأي الخبراء

م	العبارة	أوافق	إلى حد ما	لا أوافق	النسبة المئوية للوزن النسبي	الترتيب
المحور الأول: إسهامات التعاون الدولي في دعم التعليم قبل الجامعي في مصر						
١	**تحسين جودة نظام التعليم قبل الجامعي**	٨٨	٦٨	٢٤	٧٨.٥٢	٢٩
٢	**مساعدة المؤسسات التعليمية على تطبيق معايير الجودة**	٨٠	٨٤	١٦	٧٨.٥٢	٢٩

م	العبارة	أوافق	إلى حد ما	لا أوافق	النسبة المئوية للوزن النسبي	الترتيب
٣	تقديم الدعم الفني لمؤسسات التعليم قبل الجامعي لإعداد خطط لتحسين أدائها	٨٤	٦٠	٣٦	٧٥.٥٦	٣٤
٤	تطوير البنية التحتية لبعض مؤسسات التعليم قبل الجامعي	٨٠	٨٨	١٢	٧٩.٢٦	٢٧
٥	تطوير البنية التكنولوجية لبعض مؤسسات التعليم قبل الجامعي	٧٢	٩٦	١٢	٧٧.٧٨	٣٣
٦	تطوير المناهج الدراسية بمراحل التعليم قبل الجامعي لتتلاءم مع احتياجات سوق العمل	٥٢	١٠٤	٢٤	٧١.٨٥	٣٨
٧	تدريب القيادات التربوية بمؤسسات التعليم قبل الجامعي	٩٢	٦٨	٢٠	٨٠.٠٠	٢٦
٨	تدريب الإداريين بمؤسسات التعليم قبل الجامعي	٧٦	٦٤	٤٠	٧٣.٣٣	٣٧
٩	تنمية مهارات المعلمين وتدريبهم على استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة	٩٦	٨٠	٤	٨٣.٧٠	٢٢

م	العبارة	أوافق	إلى حد ما	لا أوافق	النسبة المئوية للوزن النسبي	الترتيب
١٠	إتاحة فرص البعثات الخارجية للمعلمين للاستفادة من خبرات الدول المتقدمة	١٠٠	٧٦	٤	٨٤.٤٤	٢١
١١	سد الفجوة بين البنين والبنات في فرص التعليم	٥٦	٩٦	٢٨	٧١.٨٥	٣٨
١٢	إتاحة فرص تعليمية بديلة لمن لم يلتحقوا بالتعليم التقليدي (مدارس المجتمع، مدارس الفصل الواحد، المدارس الصديقة للفتيات، المدارس الصغيرة)	٩٦	٦٨	١٦	٨١.٤٨	٢٥
١٣	تنمية المهارات الحياتية لدى الطلاب (الابتكار، حل المشكلات، والتفاوض، واتخاذ القرارات، والإدارة الذاتية، واحترام التنوع، والتعاطف، والمشاركة)	٦٤	٩٦	٢٠	٧٤.٨١	٣٥

م	العبارة	أوافق	إلى حد ما	لا أوافق	النسبة المئوية للوزن النسبي	الترتيب
١٤	إتاحة الفرصة للطلاب للمشاركة في المسابقات والمعارض الدولية	٨٨	٦٨	٢٤	٧٨.٥٢	٢٩
١٥	إتاحة فرص المنح الدراسية المُقدَّمة للطلاب	٨٠	٨٨	١٢	٧٩.٢٦	٢٧
١٦	توفير فرص دمج الطلاب ذوي الإعاقة والفئات الأكثر احتياجًا في مدارس التعليم العام	٦٨	١٠٨	٤	٧٨.٥٢	٢٩
١٧	رفع كفاءة الخريجين وتأهيلهم لسوق العمل	٦٠	٨٨	٣٢	٧١.٨٥	٣٨
متوسط النسبة المئوية للوزن النسبي للمحور الأول					٧٧.٦٠	
المحور الثاني: المعوقات التي تحول دون الاستفادة من جهود التعاون الدولي في دعم التعليم قبل الجامعي في مصر						
١٨	الروتين الحكومي وتعقُّد الإجراءات الإدارية	١٤٨	٢٤	٨	٩٢.٥٩	١١
١٩	تأخر الموافقات الأمنية الخاصة ببعض مشروعات التعاون الدولي	١٤٤	٢٤	١٢	٩١.١١	١٣

م	العبارة	أوافق	إلى حد ما	لا أوافق	النسبة المئوية للوزن النسبي	الترتيب
٢٠	ضعف التنسيق بين الجهات القائمة على تنفيذ مشروعات التعاون الدولي	١٣٢	٤٤	٤	٩٠.٣٧	١٥
٢١	قلة الموارد المالية المتاحة لمؤسسات التعليم قبل الجامعي	١٣٢	٣٦	١٢	٨٨.٨٩	١٩
٢٢	ضعف البنية التحتية لبعض مؤسسات التعليم قبل الجامعي	١٣٢	٤٠	٨	٨٩.٦٣	١٧
٢٣	ضعف البنية التكنولوجية لبعض مؤسسات التعليم قبل الجامعي	١٤٠	٣٢	٨	٩١.١١	١٣
٢٤	قلة اقتناع بعض القيادات التربوية والمعلمين بجدوى التعاون الدولي في مجال التعليم	١٠٤	٥٦	٢٠	٨٢.٢٢	٢٤
٢٥	زيادة الفجوة بين الريف والحضر فيما يتعلق بنوع وكم الخدمات التعليمية المُتاحة	١٠٤	٦٤	١٢	٨٣.٧٠	٢٢
٢٦	زيادة الفجوة بين البنين والبنات فيما يتعلق بالفرص التعليمية المُتاحة	٨٠	٦٠	٤٠	٧٤.٠٧	٣٦

م	العبارة	أوافق	إلى حد ما	لا أوافق	النسبة المئوية للوزن النسبي	الترتيب
٢٧	قصور نظم المتابعة والتقويم لنتائج مشروعات التعاون الدولي	١٣٢	٤٤	٤	٩٠.٣٧	١٥
	متوسط النسبة المئوية للوزن النسبي للمحور الثاني				٨٧.٤١	
المحور الثالث: مقترحات لتعزيز دور التعاون الدولي في دعم التعليم قبل الجامعي في مصر						
٢٨	وضع أُطر تشريعية تحكم الشراكة بين جميع الأطراف في مشروعات التعاون الدولي	١٦٤	١٢	٤	٩٦.٣٠	٥
٢٩	تعزيز المرونة في تطبيق اللوائح والقوانين للحد من البيروقراطية والروتين الحكومي	١٥٢	٢٨	٠	٩٤.٨١	٨
٣٠	تبسيط الإجراءات الأمنية المتعلقة بمشروعات التعاون الدولي	١٣٦	٢٤	٢٠	٨٨.١٥	٢٠

م	العبارة	أوافق	إلى حد ما	لا أوافق	النسبة المئوية للوزن النسبي	الترتيب
٣١	التنسيق بين الجهات المسئولة عن تنفيذ مشروعات التعاون الدولي	١٦٠	٢٠	٠	٩٦.٣٠	٥
٣٢	توفير الموارد البشرية والمادية والتكنولوجية اللازمة لتنفيذ مشروعات التعاون الدولي في مؤسسات التعليم قبل الجامعي	١٦٤	١٦	٠	٩٧.٠٤	٤
٣٣	تضمين برامج تنمية القيادات التربوية والمعلمين والإداريين موضوعات حول جدوى التعاون الدولي في مجال التعليم	١٤٠	٣٦	٤	٩١.٨٥	١٢
٣٤	عقد ورش عمل لتعزيز ثقافة التعاون الدولي بين العاملين بمؤسسات التعليم قبل الجامعي	١٣٦	٣٢	١٢	٨٩.٦٣	١٧
٣٥	الإعلان بشفافية عن البعثات الخارجية المقدَّمة للمعلمين عبر المواقع الإلكترونية للمؤسسات التعليمية	١٦٨	١٢	٠	٩٧.٧٨	٢

م	العبارة	أوافق	إلى حد ما	لا أوافق	النسبة المئوية للوزن النسبي	الترتيب
٣٦	إتاحة الفرصة للطلاب للمشاركة في المسابقات والمعارض الدولية	١٥٢	٢٨	٠	٩٤.٨١	٨
٣٧	الإعلان بشفافية عن المنح الدراسية المقدَّمة للطلاب حتى يتسنى لهم التقدم لها عبر المواقع الإلكترونية للمؤسسات التعليمية	١٦٨	١٢	٠	٩٧.٧٨	٢
٣٨	التقويم المستمر لمشروعات التعاون الدولي خلال مراحل التنفيذ	١٧٢	٨	٠	٩٨.٥٢	١
٣٩	الاستفادة من نتائج مشروعات التعاون الدولي في تطوير مؤسسات التعليم قبل الجامعي	١٥٦	٢٤	٠	٩٥.٥٦	٧
٤٠	تسويق مشروعات التعاون الدولي من خلال الندوات والمؤتمرات ووسائل الإعلام	١٤٨	٣٢	٠	٩٤.٠٧	١٠
متوسط النسبة المئوية للوزن النسبي للمحور الثالث					٩٤.٨١	
متوسط النسبة المئوية للوزن النسبي لمحاور استطلاع الرأى					٨٦.٦١	

يُلاحظ من جدول (٥) ما يلي:

- أن أقل نسبة مئوية للوزن النسبي لخمس مفردات في استطلاع الرأى هي كالتالي: تطوير المناهج الدراسية بمراحل التعليم قبل الجامعي لتتلاءم مع احتياجات سوق العمل، سد الفجوة بين البنين والبنات في فرص التعليم، رفع كفاءة الخريجين وتأهيلهم لسوق العمل، تدريب الإداريين بمؤسسات التعليم قبل الجامعي، زيادة الفجوة بين البنين والبنات فيما يتعلق بالفرص التعليمية المُتاحة؛ وبلغ الوزن النسبي لها على الترتيب كالتالي: (٧١.٨٥)، (٧١.٨٥)، (٧١.٨٥)، (٧٣.٣٣)، (٧٤.٠٧).
- أن أعلى نسبة مئوية للوزن النسبي لخمس مفردات في استطلاع الرأى هى كالتالي: التقويم المستمر لمشروعات التعاون الدولي خلال مراحل التنفيذ، الإعلان بشفافية عن البعثات الخارجية المُقدَّمة للمعلمين عبر المواقع الإلكترونية للمؤسسات التعليمية، الإعلان بشفافية عن المنح الدراسية المُقدَّمة للطلاب حتى يتسنى لهم التقدم لها عبر المواقع الإلكترونية للمؤسسات التعليمية، توفير الموارد البشرية والمادية والتكنولوجية اللازمة لتنفيذ مشروعات التعاون الدولي في مؤسسات التعليم قبل الجامعي، التنسيق بين الجهات المسئولة عن تنفيذ مشروعات التعاون الدولي؛ وبلغ الوزن النسبي لها على الترتيب كالتالي: (٩٨.٥٢)، (٩٧.٧٨)، (٩٧.٧٨)، (٩٧.٠٤)، (٩٦.٣٠).
- بلغ متوسط النسبة المئوية للوزن النسبي لمحاور استطلاع الرأى (٨٦.٦١)؛ وهى نسبة مرتفعة تدل على فاعلية دور التعاون الدولي في دعم التعليم قبل الجامعي في مصر.

- أعلى متوسط نسبة مئوية للوزن النسبي في محاور استطلاع الرأى هو المحور الثالث (مقترحات لتعزيز دور التعاون الدولي في دعم التعليم قبل الجامعي في مصر) بنسبة بلغت (٩٤.٨١%)، ويليه المحور الثاني (المعوقات التي تحول دون الاستفادة من جهود التعاون الدولي في دعم التعليم قبل الجامعي في مصر) بنسبة بلغت (٨٧.٤١%)، ويليه المحور الأول (إسهامات التعاون الدولي في دعم التعليم قبل الجامعي في مصر) بنسبة بلغت (٧٧.٦٠%)؛ ويبين شكل (٢) متوسط النسبة المئوية للوزن النسبي لمحاور استطلاع الرأى كالتالي:

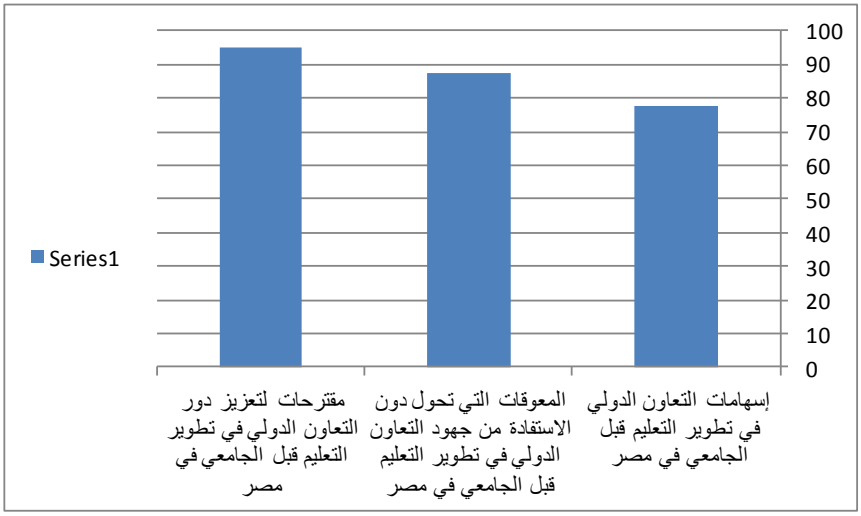

شكل (٢)

متوسط النسبة المئوية للوزن النسبي لمحاور استطلاع الرأى

فيما يتعلق بالإجابة عن الأسئلة المفتوحة:

- **إسهامات أخرى تُذكر من وجهة نظر سيادتكم لدور التعاون الدولي في دعم التعليم قبل الجامعي في مصر:**

- تطوير أنظمة التقييم والرصد لقياس جودة التعليم، وتقديم التغذية الراجعة لتحسين العملية التعليمية.
- تبادل الخبرات التربوية بين الخبراء المصريين والأجانب.
- تحسين القدرات اللغوية للمشاركين في المشروعات.
- تعزيز قدرات التواصل والتعاون للمشاركين في المشروعات.
- إتاحة فرص التنمية المستدامة للمتدربين.
- الإسهام في تغيير أنماط التفكير السائدة نحو الإبداع والتجديد.
- تدويل التعليم قبل الجامعي.
- تعزيز القدرة التنافسية لنظام التعليم قبل الجامعي.

- **معوقات أخرى تُذكر من وجهة نظر سيادتكم؛ تحول دون الاستفادة من جهود التعاون الدولي في دعم التعليم قبل الجامعي في مصر:**

- اضطراب الوضع الاقتصادي للبلاد، وانعكاسه على استقرار النظم التعليمية وتنفيذ أي برامج تطويرية.
- غياب اهتمام القيادات باستدامة العمل بعد انتهاء فترة المشروع الدولي.

- إنفاق كثير من الموارد المخصَّصة للمشروع في الإقامة، وصرف بدل كبير للمتدربين.
- عدم الاهتمام بتطبيق نتائج مشروعات التعاون الدولي في الميدان التربوي، واقتصاره على مدارس عينة المشروع فقط.
- مقاومة الثقافة التعليمية السائدة للتغيير والتطوير.
- المشروعات التي تُقدِّمها تلك الجهات هي منحة تنتهي بانتهاء مدة المشروع.
- ذهاب معظم المنح لأجور الخبراء الأجانب.

- **مقترحات أخرى تُذكر من وجهة نظر سيادتكم؛ لتعزيز دور التعاون الدولي في دعم التعليم قبل الجامعي في مصر:**

- زيادة بروتوكولات تبادل الديون لتمويل التعليم.
- جذب الاستثمارات الدولية في التعليم من خلال تشجيع الشراكات الدولية.
- تعزيز برامج تدويل التعليم.
- إتاحة الفرصة للمتدربين من خلال مشروعات التعاون الدولي تدريب زملائهم ممن لم يشاركوا في هذه المشروعات؛ لنشر نتائجها، وتوسيع مدى الاستفادة منها في جميع مدارس الجمهورية.
- صياغة الاتفاقيات الدولية على نحو دقيق؛ بما يحقق الاستفادة الفعلية واستمرار هذه الاستفادة؛ حتى لا يحدث ما حدث لمشروع مبارك كول من توقف.
- إقرار حزمة من الحوافز لتشجيع الاستثمارات لدعم التعليم قبل الجامعي.

ملخص نتائج الدراسة الميدانية:

تتلخص نتائج الدراسة الميدانية فيما يلي:

- بلغ متوسط النسبة المئوية للوزن النسبي لمحاور استطلاع الرأى (٨٦.٦١)؛ وهي نسبة مرتفعة تدل على فاعلية دور التعاون الدولي في دعم التعليم قبل الجامعي في مصر.
- أعلى متوسط نسبة مئوية للوزن النسبي في محاور استطلاع الرأى هو المحور الثالث (مقترحات لتعزيز دور التعاون الدولي في دعم التعليم قبل الجامعي في مصر) بنسبة بلغت (٩٤.٨١%)، ويليه المحور الثاني (المعوقات التي تحول دون الاستفادة من جهود التعاون الدولي في دعم التعليم قبل الجامعي في مصر) بنسبة بلغت (٨٧.٤١%)، ويليه المحور الأول (إسهامات التعاون الدولي في دعم التعليم قبل الجامعي في مصر) بنسبة بلغت (٧٧.٦٠%).
- أعلى نسبة مئوية للوزن النسبي لخمس مفردات في استطلاع الرأى هي كالتالي: التقويم المستمر لمشروعات التعاون الدولي خلال مراحل التنفيذ، الإعلان بشفافية عن البعثات الخارجية المُقدَّمة للمعلمين عبر المواقع الإلكترونية للمؤسسات التعليمية، الإعلان بشفافية عن المنح الدراسية المُقدَّمة للطلاب حتى يتسنى لهم التقدُّم لها عبر المواقع الإلكترونية للمؤسسات التعليمية، توفير الموارد البشرية والمادية والتكنولوجية اللازمة لتنفيذ مشروعات التعاون الدولي في مؤسسات التعليم قبل الجامعي، التنسيق بين الجهات المسئولة عن تنفيذ مشروعات التعاون الدولي؛ وبلغ الوزن النسبي لها على الترتيب كالتالي: (٩٨.٥٢)، (٩٧.٧٨)، (٩٧.٧٨)، (٩٧.٠٤)، (٩٦.٣٠).

- أقل نسبة مئوية للوزن النسبي لخمس مفردات في استطلاع الرأى هى كالتالي: تطوير المناهج الدراسية بمراحل التعليم قبل الجامعي لتتلاءم مع احتياجات سوق العمل، سد الفجوة بين البنين والبنات في فرص التعليم، رفع كفاءة الخريجين وتأهيلهم لسوق العمل، تدريب الإداريين بمؤسسات التعليم قبل الجامعي، زيادة الفجوة بين البنين والبنات فيما يتعلق بالفرص التعليمية المتاحة؛ وبلغ الوزن النسبي لها على الترتيب كالتالي: (٧١.٨٥)، (٧١.٨٥)، (٧١.٨٥)، (٧٣.٣٣)، (٧٤.٠٧).

سادساً: مقترحات إجرائية لتعزيز دور التعاون الدولي في دعم التعليم قبل الجامعي في مصر:

سيتم عرض بعض المقترحات الإجرائية التي قد تُسهم في تعزيز دور التعاون الدولي في دعم التعليم قبل الجامعي، والتغلب على المعوقات التي تواجهه على النحو التالي:

١. وضع أُطر تشريعية تحكم الشراكة بين جميع الأطراف المشاركة في مشروعات التعاون الدولي؛ بما يضمن تحقيق مصلحة كافة الأطراف.

٢. صياغة الاتفاقيات الدولية على نحو دقيق؛ بما يُحقِّق الاستفادة الفعلية من مشروعات التعاون الدولي، واستمرار هذه الاستفادة حتى بعد انتهاء فترة المشروع.

٣. تشكيل لجنة من وزارة التربية والتعليم؛ تكون مهمتها استكمال الجوانب الإدارية الخاصة بمشروعات التعاون الدولي، والحصول على الموافقات الأمنية، ومتابعة تنفيذ المشروعات، وتقويمها بصورة مستمرة للتغلب على المشكلات التي تواجهها، وأيضًا التنسيق بين الجهات المسئولة عن تنفيذ هذه المشروعات.

٤. التنسيق بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والمديريات لتنظيم ورش عمل أو لقاءات من خلال مؤتمرات الفيديو (الفيديو كونفرانس)؛ للاستفادة من المتدربين بمشروعات التعاون الدولي في تدريب زملائهم ممن لم يشاركوا في هذه المشروعات؛ لنشر نتائجها وتوسيع مدى الاستفادة منها في جميع مدارس الجمهورية.

٥. زيادة عدد البعثات الخارجية للمعلمين؛ بما يُمكِّنهم من الاطلاع على خبرات الدول المتقدمة، وتبادل خبراتهم مع زملائهم بعد عودتهم؛ مما يساعد في انتقال أثر الخبرة.

٦. تضمين برامج البعثات الخارجية للمعلمين الاتجاهات الحديثة؛ مثل: برامج تكنولوجيا التعليم، طرائق التدريس الحديثة، النُظم المُتقدمة في الإدارة، الإرشاد والتوجيه المهني، وغيرها من البرامج التي تهدف إلى الارتقاء بالمستوى المهني للمعلم؛ مما يُسهم في تحقيق جودة التعليم.

٧. تنظيم دورات تدريبية لتعلُّم اللغات الأجنبية بمشاركة المراكز الثقافية في مصر (المركز الثقافي البريطاني، المركز الثقافي الألماني، المركز الثقافي الفرنسي، .....)؛ وذلك لتنمية المهارات اللغوية للقيادات التربوية والمعلمين والإداريين المشاركين في مشروعات التعاون الدولي؛ مما يُيسر لهم فرص التعاون والتواصل مع الفريق الدولي.

٨. مبادرة وزارة التربية والتعليم بوضع خطة لضمان استدامة مشروعات التعاون الدولي بعد انتهائها، وتعميم التجارب الناجحة من هذه المشروعات.

٩. تعاون وزارة التربية والتعليم والأكاديمية المهنية للمعلمين في عقد ورش عمل؛ لتنمية المهارات التكنولوجية للقيادات التربوية والمعلمين والإداريين.

١٠.زيادة عدد المنح الدراسية المُقدَّمة للطلاب، والإعلان عنها بشفافية عبر المواقع الإلكترونية للمؤسسات التعليمية، ووسائل التواصل الاجتماعي.

١١.تقليل النفقات المُخصَّصة للخبراء الأجانب المشاركين في مشروعات التعاون الدولي، حتى يمكن تخصيص الجزء الأكبر من النفقات في تطوير البنية التحتية والتكنولوجية بالمدارس؛ بحيث تصبح المدارس جاهزة لتنفيذ مشروعات التعاون الدولي.

١٢.زيادة بروتوكولات مبادلة الديون لتمويل التعليم؛ بما يسمح بتمويل عدد من المشروعات التنموية ذات الأولوية في مجال التعليم، من خلال توقيع مجموعة من الاتفاقيات؛ يتم بموجبها إسقاط الديون المستحقَّة لصالح بعض الدول مقابل تنفيذ عدد من المشروعات التعليمية في مصر بنفس قيمة الدَيْن.

١٣.تدويل التعليم قبل الجامعي؛ من خلال إقامة علاقات وروابط خارجية بهدف تعزيز الحراك العلمي لكلٍ من الطلاب والمعلمين، وتجديد وتحديث المناهج، ودعم المشروعات البحثية بين الدول.

١٤.الإعلان عن مشروعات التعاون الدولي عبر المواقع الإلكترونية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ومديريات التربية والتعليم.

١٥.وضع آلية لضمان محاسبة القائمين على تنفيذ مشروعات التعاون الدولي.

المراجع

أولا: المراجع العربية

- أبو المجد، مها عبد الله السيد (٢٠٢٢). "مشروع المدارس المنتسبة لليونسكو في مصر: دراسة تقويمية". *المجلة الدولية للبحوث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، عدد ٢، ص ص ١-٦.
- أحمد، سماح محمد محمد سيد (٢٠٢١). "انعكاسات التعاون الدولي على التعليم الجامعي في مصر : دراسة حالة جامعة المنصورة " *(رسالة دكتوراة منشورة)*، كلية التربية، جامعة المنصورة.
- انتربرايز (٢٠٢٢). *كيف تعد المدارس اليابانية جزءًا من برنامج إصلاح التعليم في مصر؟* استُرجعت في يناير ٨، ٢٠٢٤ من https://enterprise.press/ar/stories/2022/02/28/
- بلميهوب، أسماء؛ دفرور، عبد النعيم (٢٠٢١). "التعاون الدولي في مجال التعليم العالي كهدف للتنمية المستدامة: حالة مبادرة استدامة التعليم العالي". *مجلة أبحاث ودراسات التنمية*، مج٨، ع٢. جامعة محمد البشير الإبراهيمي. الجزائر. ص ص ٥-٢٢
- البنك الدولي (٢٠١٨). *مشروع دعم إصلاح التعليم في مصر. وثيقة معلومات المشروع/ صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة*. واشنطن.
- البنك الدولي (٢٠٢٤) *مشروع دعم إصلاح التعليم في مصر*. استُرجعت في نوفمبر ٢٢، ٢٠٢٣ من https://thedocs.worldbank.org/en/doc/678681528204630297-0280022018/original/egypteducationreformfactsheetara.pdf

- التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات (٢٠١٥). *إعلان المدارس الآمنة: أسئلة وأجوبة حول إعلان المدارس الآمنة*. استُرجعت في أبريل ٥، ٢٠٢٤ من https://ssd.protectingeducation.org/wp-content/uploads/documents/documents_questions_and_answers_on_the_safe_schools_declaration_ar.pdf
- جمعية الصعيد للتربية والتنمية (٢٠٢٤). *مشروع قرية متعلِّمة*. استُرجعت في أبريل ٢٥، ٢٠٢٤ من https://upperegypt.org.eg/p/Projects
- الحملة العربية للتعليم للجميع – أكيا (٢٠٢١). *مستقبل التربية والتعليم "تعلم لتصبح": تقرير توجهات مستقبل التعليم – بناء المستقبل ٢٠٢٠-٢٠٥٠م*. استُرجعت فبراير ٢٢، ٢٠٢٤ من https://www.teachercc.org/uploads/articles/7ff5024ed901c0ab9882f8de02144e27.pdf
- خاطر، حسين عبد العظيم حسين؛ مسيل، محمود عطا محمد؛ شعلان، عبدالحميد عبد الفتاح (٢٠٢٠). "بناء الشراكات الدولية بالتعليم الفني: الدوافع والطموحات". *مجلة كلية التربية جامعة بنها*، ج ٢، ع ١٢٤. ص ص ٦١٨-٦٦٤.
- سلومة، نادية فاروق محمود(٢٠١٨). "تفعيل الدور الرقابي لوزارة التربية والتعليم في إدارة برامج التعاون الدولي بجمهورية مصر العربية". *مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية*، ج ٤، ع ١٠. كلية التربية جامعة الفيوم. ص ص ١٧٧-٢١١.
- عاشور، إيمان عبدالسلام محمد (٢٠١٩). "تصور مقترح لإعداد معلم مدارس العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) بكليات التربية في جمهورية مصر العربية" *(رسالة ماجستير غير منشورة)*، كلية التربية، جامعة كفر الشيخ.

- عبد السلام، أماني محمد شريف (٢٠١٩). "معايير إعداد معلم STEM في ضوء تجارب بعض الدول: دراسة تحليلية". *مجلة كلية التربية*، مج ٣٥، عدد ٥، جامعة أسيوط. ص ص ٣٥-٣١٤.

- عبدالتواب، عبدالتواب عبدالإله؛ مرسي، عمر محمد محمد؛ حسن، علاء الدين عبد الله محمد (٢٠٢٣). "دور منظمات المجتمع المدني والدولي في تطوير الخدمات التعليمية للكبار في جمهورية مصر العربية: دراسة تقويمية". *المجلة التربوية لتعليم الكبار*، ج ٥، ع ٢. كلية التربية جامعة أسيوط. ص ص ١٥٥-١٨٩.

- عبدالعال، هناء أحمد محمود (٢٠١٠). "دراسة مقارنة للمدارس المنتسبة في بعض الخبرات الأجنبية وإمكانية الإفادة منها في مصر". *مجلة التربية*، مج ١٣، ع ٢. الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية. ص ص ١٥٣-٢٥٦.

- عبده، رشا السيد عرفات (٢٠١٩). "تصور مقترح لآليات تعظيم الاستفادة من المبادرات الدولية"، *دراسات في التعليم الجامعي*، ج ٢، ع ٤٣، خاص، المؤتمر القومي العشرين (العربى الثاني عشر). ٢٠-٢١ أبريل. ص ص ١٦٣-١٨٧.

- العزازي، عبد الله (٢٠٢١). "المدارس المنتسبة لليونسكو .. أنواعها .. مواصفاتها .. أنشطتها .. أهميتها". *الموسوعة العلمية*. استُرجعت في يناير ٨، ٢٠٢٤ من https://www.egymoe.com/285585/

- عزت، نجلاء (٢٠٢٣). *اليونسكو يستعرض "مشروع المدارس المفتوحة للجميع المدعومة بالتكنولوجيا"*. الهيئة الوطنية للإعلام. استُرجعت في أكتوبر ٢٤، ٢٠٢٣ من https://www.maspero.eg/egypt/2023/10/24/729129/

- عطا الله، سامر؛ وطرمان، سارة (٢٠١٩). "تحسين جودة التعليم الابتدائي بين الواقع والآمال". *حلول للسياسات البديلة*. الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

- مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠٢٢). *٧ سنوات من الإنجازات: التنمية البشرية: قطاع التعليم الأساسي والفني*. جمهورية مصر العربية.
- محمود، ريم (٢٠٢١). "أهم ١٠ مميزات للتعليم في المدارس المصرية اليابانية بعد زيادتها لـ١٠٠ مدرسة". *الدستور*. استُرجعت في مايو ١، ٢٠٢٤ من https://www.dostor.org/3629014
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (٢٠١٥أ). *استراتيجية اليونسكو للتعليم ٢٠١٤-٢٠٢١*. فرنسا: باريس.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (٢٠١٥ب). *التعليم ما بعد عام ٢٠١٥*. المجلس التنفيذي. الدورة الرابعة والتسعون بعد المائة ١٩٤م ت/٦. ٢٠١٤/٢/٢٨. فرنسا: باريس.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (٢٠١٥ج). *إنشاء جائزة اليونسكو لتعليم الفتيات والنساء*. المجلس التنفيذي. الدورة السابعة والتسعون بعد المائة ١٩٧م ت/٤٧. فرنسا: باريس.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (٢٠١٧). *التعليم يُغيِّر مجرى الحياة*. فرنسا: باريس.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (٢٠١٨). *التقرير العالمي لرصد التعليم- المساءلة في مجال التعليم: الوفاء بتعهداتنا*. فرنسا: باريس.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (٢٠١٩). *مستقبل التربية والتعليم: تعلم لتصبح مبادرة عالمية لوضع تصور جديد للتعلم والمعارف من أجل رسم مستقبل أفضل للبشرية وكوكب الأرض*. فرنسا: باريس.

- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (٢٠٢٤). *اليونسكو في سعي لتحقيق المساواة الجنسانية ٢٠٢٢-٢٠٢٣*. فرنسا: باريس.
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) (٢٠١٩). *استراتيجية كل طفل يتعلم: استراتيجية اليونيسف التعليمية ٢٠١٩-٢٠٣٠*. الولايات المتحدة الأمريكية: نيويورك.
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) (٢٠١٦). *أداة تعليم المهارات الحياتية والمواطنة: تغيير التعليم من خلال تعليم المهارات الحياتية والمواطنة*. استُرجعت في فبراير ٤، ٢٠٢٤ من https://www.unicef.org/mena/ar/
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) (٢٠١٨). *الاتحاد الأوروبي يدعم مصر في تأهيل المدارس الابتدائية الدامجة بالتعاون مع يونيسف*. استُرجعت في فبراير ٤، ٢٠٢٤ من: https://www.unicef.org/egypt/ar/press-releases/european-union-supports-egypt-collaboration-unicef-improve-workforce-performance
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) (٢٠٢٢). *الخطة الاستراتيجية لليونيسف ٢٠٢٢-٢٠٢٥: طموح متجدد نحو عام ٢٠٣٠*. نيويورك.
- الموسوعة الرقمية العربية (٢٠٢٤). *التربية والتعاون الدولي*. استُرجعت في أبريل ٥، ٢٠٢٤ من

https://tagepedia.org/Entry.aspx?id=1233485&title=lang=ar

- هيئة التعاون الدولي اليابانية (٢٠٢١). *تعاون جايكا في مصر: من أجل تحقيق التنمية المستدامة والرخاء لمصر*. القاهرة: مكتب جايكا في مصر.
- الهيئة العامة للاستعلامات (٢٠٢١). *المشروع القومي لتطوير التعليم*. استُرجعت في نوفمبر ٨، ٢٠٢٣ من https://www.sis.gov.eg/Story/230743

- الهيئة العامة للاستعلامات (٢٠٢٢). مصر واليونيسف. جمهورية مصر العربية. استُرجعت في مارس ٥، ٢٠٢٤ من https://sis.gov.eg/Story/235777?lang=ar/
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٢٠٢٢). *التعليم تعقد ورشة عمل لوضع إطار مؤسسى لمركز التعلم عن بُعد للمعلمين (DILCE) بالتعاون مع اليونسكو وشركة هواوى*. استُرجعت في مارس ٢٥، ٢٠٢٤ من https://mcit.gov.eg/Ar/Media_Center/Press_Room/Press_Releases/1313
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (٢٠٢٢). *الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة المحدَّثة: رؤية مصر ٢٠٣٠*. جمهورية مصر العربية.
- وزارة التربية والتعليم (٢٠١٢). *القرار الوزاري رقم ٣٨٢ بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢ بشأن نظام القبول والدراسة والامتحانات بمدارس المتفوقين الثانوية في العلوم والتكنولوجيا*. جمهورية مصر العربية.
- وزارة التربية والتعليم (٢٠١٧). *القرار الوزاري رقم ١٥٩ لسنة ٢٠١٧ بتاريخ ٢٠١٧/٥/٦ بشأن إنشاء المدارس المصرية اليابانية*. جمهورية مصر العربية.
- وزارة التربية والتعليم (٢٠٢١أ). *التعليم تشارك في لقاء اليونسكو حول مشروع "المدارس المفتوحة المدعَّمة بالتكنولوجيا"*. استُرجعت في ديسمبر ٢٢، ٢٠٢٣ من https://moe.gov.eg/ar/what-s-on/news/unesco-meeting-on-the-open-technology-supported-schools-project/
- وزارة التربية والتعليم (٢٠٢١ب). *التعليم تحتفل باعتماد أول فريق مصرى لتطبيق أنشطة التوكاتسو بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولى "جايكا"*. استُرجعت في فبراير ١٠، ٢٠٢٤ من https://moe.gov.eg/what-s-on/news/cooperation-with-the-japanese-international-cooperation-agency-jica/

- وزارة التعاون الدولي (٢٠٢٣). *الشراكات الدولية لتحقيق التنمية المستدامة: منصات رسم السياسات وتفعيل الشراكات: التقرير السنوي ٢٠٢٣* . جمهورية مصر العربية.
- وزارة التعاون الدولي (٢٠٢٤). *تشكيل مستقبل جديد للتعلم*. استُرجعت في يناير ٣٠، ٢٠٢٤ من https://moic.gov.eg/ar/sector/
- وكالة أنباء الشرق الأوسط (٢٠٢٢). *مدبولي: توجيهات رئاسية بالتوسع في تجربة المدارس المصرية اليابانية ومشاركة القطاع الخاص بإدارتها* . استُرجعت في فبراير ١٠، ٢٠٢٤ من https://www.mena.org.eg/ar/news/dbcall/table/webnews/id/9673403
- وكالة عمون الإخبارية (٢٠٢٣أ). *مفهوم التعاون الدولي*. استُرجعت في أبريل ٦، ٢٠٢٤ من https://www.ammonnews.net/article/738236
- وكالة عمون الإخبارية (٢٠٢٣ب). *فوائد التعاون الدولي*. استُرجعت في أبريل ٦، ٢٠٢٤ من https://www.ammonnews.net/article/737729
- يونس ، إيمان عبد العزيز مجاهد أحمد (٢٠٢٠). "تعزيز نموذج المدرسة الفعالة في نظام التعليم المصري: اطار تصورى مقترح" *(رسالة دكتوراة غير منشورة)*، كلية التربية، جامعة عين شمس.
- اليونيسف؛ ووزارة المالية (٢٠٢٣). *تسليط الضوء على الأطفال في موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢٣* . جمهورية مصر العربية.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- Chan, Wendy W.Y. (2004). "International Cooperation in Higher Education: Theory and Practice". *Journal of Studies in International Education*, 8 (1). pp.32-55.
- Education Development Center (2024). *Teacher Excellence Initiative*. Retrieved 30/3/2024 from https://www.edc.org/teacher-excellence-initiative
- Filatova, Anna &Tsvetkova, Galina (2021). "International Cooperation in the Field of Education as a Tool of Soft Power". *Proceedings of ADVED 2021- 7th International Conference on Advances in Education*. 18-19 October, 2021. pp. 235-241.
- Filatova, Anna& Tsvetkova, Galina (2021). "International Cooperation in the Field of Education as a Tool of Soft Power". *Proceedings of ADVED 2021- 7th International Conference on Advances in Education 18-19 October*. pp. 235-241.
- Fredriksen, Birger (2023). "100 years of international cooperation in Education: Some takeaways from my 55 years of Involvement". *International Journal of Educational Development*, Vol. 103. pp.1-12.
- Frommberger, D., Pilz, M., & Gessler, M. (2021). International Cooperation in the Field of Vocational Education and Training: Concepts, Approaches and Empirical Findings from a German Perspective. In M. J. Chisvert‐Tarazona, M. Moso-Diez & F. Marhuenda-Fluixá (Eds.). *Apprenticeship in Dual and Non-dual Systems: Between Tradition and Innovation.* Peter Lang Group AG. pp. 161-178.
- Galan-Muros, Victoria & Pedro, Francesc (2022). *International Cooperation to Enhance Synergies*. UNESCO. France: Paris.
- Goethe-Institut Cairo (2024). *Methodology - Didactics – Digital: An In-Service Training Series for School Teachers.* Retreived 2/5/2024 from https://www.goethe.de/ins/eg/en/kul/sup/taz/pra/mdg.html
- Hoskins, Bryony& Liu, Liyuan (2019). Measuring Life Skills in the Context of Life Skills and Citizenship: Education in the Middle East and North Africa. Unicef & World Bank Group. USA: Washington D.C.

- Institute of APEC Collaborative Education (IACE) (2013). *Understanding of International* Cooperation. Republic of Korea.

- International Education News (2014). *International Cooperation in Education*. Retreived 22/2/2024 from https://internationalednews.com/2014/04/01/international-cooperation-in-education/

- Japan International Cooperation Agency (2024a). *Activities in Egypt: Egypt-Japan Education Partnership(EJEP): Background and Objective*. Retrieved 13/10/2023 from https://www.jica.go.jp/Resource/egypt/english/activities/activity12.html

- Japan International Cooperation Agency (JICA) (2015). *JICA Position Paper in Education Cooperation*. Japan: Tokyo.

- Japan International Cooperation Agency (JICA) (2024a). *JICA's Vision*. Japan: Tokyo. Retreived 11/4/2024 from https://www.jica.go.jp/english/about/basic/vision/index.html

- Japan International Cooperation Agency (JICA) (2024b). *Education*. Japan: Tokyo. Retreived 11/4/2024 from https://www.jica.go.jp/english/activities/issues/education/index.html

- King, Elizabeth (2020). *The World Bank Learning for All: The World Bank Group Education Strategy 2020*. USA: Washington, D.C. Retreived 30/4/2024 from nal.de/en/adult-education-and-development/editions/aed-802013-post-2015/articles/learning-for-all-the-world-bank-group-education-strategy-2020
German Corporation for International Cooperation (GIZ) (2024). *GenerationDigital: Supporting Digital Skills for the Next Generation*. Retreived 1/5/2024 from https://www.giz.de/de/downloads/giz2024-en-generation-digital!-supporting-digital-skills-for-the-next-generation.pdf

- King, Elizabeth (2020). *The World Bank Learning for All: The World Bank Group Education Strategy 2020*. USA: Washington, D.C. Retreived 30/4/2024 from nal.de/en/adult-education-and-development/editions/aed-802013-post-2015/articles/learning-for-all-the-world-bank-group-education-strategy-2020
United States Agency for International Development (2024c). *U.S. Government Strategy on International Basic Education 2024–2029*. USA: Washington, D.C.

- Kiselova, M. M.; Hudovsek ,O. A.; Bykova ,S.; Tsybanyk, O.O.; Alla I. C. (2020). "International Cooperation among Tertiary Educational Institutions: Trends and Prospects". *International Journal of Higher Education,* Vol. 9, No. 7. pp.356-366.
- Liu, Hua (2018). "Research on the Quality of International Cooperation in Higher Vocational Colleges". *Advances in Social Science, Education and Humanities Research, 3rd International Conference on Modern Management, Education Technology, and Social Science*, Vol.15. pp. 324-327.
- Mahapatra, Jayashree & Ravichandran, R. (April 2023 - September 2023). Collaborating for Success: The Importance of International Cooperation in Vocational Education. *Indian Journal of Vocational Education,*Vol. 35. pp. 41-48.
- Ministry of Education, National Center for Educational Research and Development& UNESCO (2014). *Education for All in Egypt 2000-2015: A National Assessment*. Egypt.
- Ministry of International Cooperation (2024). *Global Partnerships Narrative*. Arab Republic of Egypt. Retreived 11/2/2024 from https://moic.gov.eg/page/global-partnerships-narrative
- Oxford University Press (2024). *International Cooperation*. Retrieved 20/3/2024 from https://www.oxfordreference.com/display/10.1093/oi/authority.20110803100007470
- PubGenius, Inc (2024). *What is international cooperation?* Retreived 11/2/2024 from https://typeset.io/questions/what-is-international-cooperation-19pmo48c14
- Tamara Díaz Fouz, Direc (2024). *Reimagining Education Financing through International Cooperation*. UNESCO. France. Retreived 15/4/2024 from https://www.unesco.org/sdg4education2030/en/articles/reimagining-education-financing-through-international-cooperation
- The 21st Century Partnership for STEM Education (2018). *STEM Teacher Education and School Strengthening Activity (STESSA)*. Retreived 13/3/2024 from https://www.21pstem.org/stessa
- The Ministry of Planning and Economic Development (2021). *Egypt's 2021 Voluntary National Review*. Arab Republic of Egypt.

- The Swiss Centre of Competence for International Cooperation (2024). *What is International cooperation*? Retreived 22/3/2024 from https://www.cinfo.ch/en/individuals/get-informed/international-cooperation-insights/what-is-international-cooperation

- The World Bank (2022a).*The World Bank's Education Portfolio in AFW*. USA: Washington, D.C. Retreived 2/5/2024 from https://documents1.worldbank.org/curated/en/099150106212241968/pdf/P1761490ec226306408d5d05fa81a33fed7.pdf

- The World Bank (2022b).*The Global Partnership for Education and the World Bank Group: The Facts*. Retreived 17/3/2024 from https://www.worldbank.org/en/topic/education/brief/the-global- partnership-for-education-and-the-world-bank-group-the-facts

- The World Bank (2022b).*The Global Partnership for Education and the World Bank Group: The Facts*. Retreived 2/5/2024 from https://www.worldbank.org/en/topic/education/brief/the-global- partnership-for-education-and-the-world-bank-group-the-facts

- The World Bank (2023). A New Era in Development: *Annual Report*. USA: Washington, D.C. Retreived 2/5/2024 from https://openknowledge.worldbank.org/bitstreams/69332452-bfbb-4b09-bd60-f4932a43c89a/download

- The World Bank (2023). Supporting Egypt Education Reform Project. *Implementation Status & Results Report* (P157809). USA: Washington D.C.

- The World Bank (2024). *Who we are?* USA: Washington, D.C. Retreived 2/5/2024 from https://www.worldbank.org/en/who-we-are

- Thomas, Christopher J. (2020). *The Case for more International Cooperation in Education.*The Brookings Institution. Retreived 12/4/2024 from https://www.brookings.edu/articles/the-case-for-more-international-cooperation-in-education

- UNESCO (2022). *UNESCO-Huawei Funds-in-Trust: Technology-enabled Open Schools for All project*. France: Paris. UNESCO (2015). *UNESCO Education Strategy2014–2021*. France: Paris.

- UNICEF (2024). *UNICEF Mission Statement*. Retreived 18/2/2024 from from https://www.unicef.org/about-us/mission-statement
- Unicef& World Bank Group (2019). Measuring Life Skills in the Context of Life Skills and Citizenship Education in the Middle East and North Africa: Excutive Summary.USA: Washington D.C.
- Unicef/ Egypt (2017). Education. Retrieved 13/10/2023 from https://www.unicef.org/egypt/ar/education
- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (2018). *UNESCO Associated Schools Network: Guide for National Coordinators*. France: Paris.
- United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (2019). *UNESCO Associated Schools Network: Guide for Members*. France: Paris.
- United NationsEducational, Scientific and Cultural Organization (2015). *Better Life, Better Future: UNESCO Global Partnership for Girls' and Women's Education*. France: Paris.
- United States Agency for International Development (2018). USAID Education Policy. USA: Washington, D.C.
- United States Agency for International Development (2023). *Implementation Guidance for the USAID Education Policy*. USA: Washington, D.C. Retreived 22/3/2024 from https://www.usaid.gov/sites/default/files/2023-08/Implementation-Guidance-for-the-Education-Policy_2.pdf
- United States Agency for International Development (2024b). *Gender and Girls' Education*. USA: Washington, D.C. Retreived 22/3/2024 from https://www.usaid.gov/education/gender-and-girls-education
- United States Agency for International Development (2022). Basic Education. USA: Washington D.C. Retreived 22/3/2024 from https://www.usaid.gov/egypt/basic-education
- United States Agency for International Development (2022). *Basic Education*. USA: Washington D.C.
- United States Agency for International Development (2023). "USAID Teacher Excellence Initiative". *Quarterly Report*, From October 1 to December 31, 2022 pp.1-14.

- United States Agency for International Development (2024a). *USAID History: Celebrating Sixty Years of Progress*. USA: Washington, D.C. Retreived 19/4/2024 from https://www.usaid.gov/about-us/usaid-history

- USAID Egypt (2009). "ABE-BE Egypt Technology for Improved Learning Outcomes (TILO)". *Quarterly Report*. January - March 2009.

- Williams, James H. (2017). *International Cooperation for Education in Developing Countries*. Oxford University Press. Retrieved 20/3/2024 from https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190264093.013.42

- World Education (2024). *Egypt STEM Teacher Education and School Strengthening Activity (STESSA)*. Retreived 22/4/2024 from https://edtech.worlded.org/project/egypt-stem-teacher-education-and-school-strengthening-activity-stessa

- Yoshida, Kazuhiro (2023). "Guest Editorial: International Cooperation in Education at the New Stage". *Journal of International Cooperation in Education*, Vol. 25 No. 1. pp. 1-3.